مجلة كلية الآداب. جامعة الإسكندرية. المجلد ٧٢ ، العدد ١١٠، اكتوبر ٢٠٢٢

الموضوع: العلاقة السياسية بين الملك فيصل وعلماء الدين الشيعة في العراق (١٩١٨– ١٩٣٣) وأثرها على التطور

السياسي في تاريخ العراق الحديث

الباحث: عيسى حسين أحمد

Issa Hussein Ahmed

Eh.dashti@paaet.edu.kw

Edashti85@gmail.com

العلاقة السياسية بين الملك فيصل وعلماء الدين الشيعة في العراق (١٩١٨- ١٩٣٣) وأثرها على التطور السياسي في تاريخ العراق الحديث

التلخيص:

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على العلاقة بين فيصل بن الحسين بن علي وعلماء الدين الشيعة في العراق وخاصة في كل من (النجف – كربلاء – سامراء – والكاظمية) خلال الفترة الممتدة من عام ١٩١٨ إلى عام ١٩٣٣ وانعكاس هذه العلاقة على السياسة الداخلية للعراق.

تتناول هذه الدراسة بداية نشوء العلاقة بين فيصل بن الحسين بن علي وعلماء الدين الشيعة في العراق وتطورها ما بين أعوام ١٩١٨ –١٩٢٠، وصولاً إلى المطالبة بفيصل حاكماً للعراق بين عامي ١٩٢٠ – ١٩٢١. كما تركز على دور علماء الدين الشيعة في تعيين فيصل ملكاً على العراق في عام ١٩٢١.

ثم تنظر هذه الدراسة إلى تذبذب العلاقة بين الملك فيصل وعلماء الدين الشيعة وصولاً إلى وقوع الخلاف والصدام فيما بينهم مما أدى إلى العزلة السياسية بالنسبة لعلماء الدين الشيعة وذلك ما بين أعوام ١٩٢١ – ١٩٣٣. اعتمدت هذه الدراسة على وثائق من الأرشيف البريطاني بالإضافة إلى الوثائق المحلية إلى جانب مصادر رئيسية أخرى تركز على هذا الجانب المهم من تاريخ العراق الحديث.

الكلمات الدالة: الملك فيصل، الإنجليز، علماء الدين الشيعة، النجف، الانتداب، المجلس التأسيسي.

The political relationship between King Faisal and the Shiite religious scholars in Iraq (1918-1333) and its impact on the political development in the modern history of Iraq Abstract:

This study aims to shed light on the relationship between Faisal b. Al –Hussein b. 'Ali and the Shiite religious scholars in Iraq, especially in (Najaf – Karbala – Samarra – Al–Kadhimiya) during the period from 1918 to 1933, and the reflection of this relationship on the internal politics of Iraq.

Also, this study deals with the beginning of the emergence of the relationship between Faisal and the Shiite religious scholars in Iraq and the development of this relationship during the period between 1918–1920. In addition, the study deals with claim which call Faisal to be as a ruler of Iraq between 1920 – 1921. It also focuses on the role of Shiite religious scholars in appointing Faisal as King of Iraq in 1921.

Then this study looks at the fluctuation of the relationship between King Faisal and Shiite religious scholars until the occurrence of disagreement and clash came between them, which led to political isolation for Shiite religious scholars between 1921–1933. This study relied on documents from the British archives and local documents, as

well as, other major sources focusing on this important aspect of Iraq's modern history.

Key words: King Faisal, British, Shiite religious scholars, Najaf, mandate, constituent council.

الموضوع: العلاقة السياسية بين الملك فيصل وعلماء الدين الشيعة فى العراق (١٩١٨-١٩٣٣) وأثرها على التطور السياسى فى تاريخ العراق الحديث

- **المقدمة:**

إن العراق الحديث هو النتاج التاريخي لعملية التوحيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي للولايات العثمانية الثلاث وهي الموصل وبغداد والبصرة. وهذه الصيرورة التاريخية تعززت بعاملين مهمين هما سياسة الحكومة البريطانية بعد الحرب العالمية الأولى والنمو المتزايد للحركة القومية والاستقلالية؛ حيث أن تفاعل هذه العوامل أدى تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة عام ١٩٢٠ ومن ثم ميلاد الدولة العراقية الحديثة.

يعد العراق واحد من أكبر بلدان التنوع في العالم العربي؛ حيث يضم في تركيبته السكانية والاجتماعية العديد من القوميات والأديان والمذاهب. فمن ناحية القوميات يضم العرب وهو يشكلون الغالبية من السكان وتأتي من بعدها القومية الكردية ثم التركمانية إلى جانب الأشورية والأرمينية والكلدانية والشركس.[١](الزبيدي، حسن، ٢٠١٣، ص ص ٧٤-١٤١) أما من الناحية الدينية فيضم العراق المسلمون الذين يشكلون الأغلبية والمسيحيون والمندائيون والصابئة والأيزيدية والزرادشتيون والبهائيون والكاكئية واليهود.[٢](الزبيدي، حسن، ٢٠١٣، ص ص ٣٣٢-٥٣٥- ٦٦٩-٦٧٠) وما بين التنوع القومي والديني يوجد في العراق تنوع مذهبي ممثلاً بالإسلام والمسيحية؛ حيث يوجد السنة والشيعة في الإسلام وإلى جانبهما يوجد الأرثوذكس والكاثوليك والبروتستانت والإنجيليين والأقباط والأرمن في المسيحية. أما من الناحية الاجتماعية فقد كان سكان العراق مقسمين إلى ثلاث أقسام رئيسية وهم العشائر البدوية وسكان الريف وسكان المدن.

بدأت العلاقة السياسية بين الملك فيصل بن الشريف حسين بن علي وعلماء الدين الشيعة بالعراق بعد احتلال القوات البريطانية مدينة بغداد وتحديداً في ١٩١٨، عندما قررت السلطات البريطانية إجراء استفتاء للشعب العراقي حول طبيعة الحكم في العراق.

تنقسم هذه العلاقة إلى ثلاث مراحل وهي مرحلة الوئام ومرحلة الخلاف والصدام ومرحلة الانعزال وذلك خلال الفترة الممتدة من عام ١٩١٨ إلى ١٩٣٣.بدأت أولى هذه المراحل وهي مرحلة الوئام بين فيصل وعلماء الدين الشيعة في العراق في عام ١٩١٨، وتحديداً عندما قررت السلطات البريطانية التي كانت في ذلك تحتل العراق إجراء استفتاء عام لسكان العراق في مختلف المناطق حول مستقبل الحكم. خلال عملية الاستفتاء ظهرت أولى المطالبات من قبل علماء الدين الشيعة والموالين لهم بتعيين أحد أبناء ملك الحجاز الشريف حسين بن علي والذي من ضمنهم فيصل ليكون حاكماً للعراق في المدن التي تقع تحت نفوذ وسلطة علماء الدين الشيعة والموالين لهم من زعماء العشائر وهي النجف وكربلاء والكاظمية وسامراء.

تطورت العلاقة بين فيصل وعلماء الدين الشيعة بشكل ملحوظ بعد إجراء عملية الاستفتاء من قبل السلطات البريطانية. فخلال الفترة الممتدة ما بين عامي ١٩١٩ – ١٩٢٠ كلف مجموعة من علماء الدين الشيعة فيصل بالدفاع عن القضية العراقية وحقوق الشعب العراقي والمطالبة بالاستقلال الكامل للعراق في المؤتمرات الدولية. كما طالبوا من سكان العراق بتفويض فيصل شخصياً للدفاع عنهم وعن القضية العراقية في المحافل والمؤتمرات الدولية.

استمرت العلاقة الجيدة بين فيصل وعلماء الدين الشيعة إلى أن تطور الوضع السياسي وطالب مجموعة من علماء الدين الشيعة بتعيين فيصل حاكماً للعراق؛ حيث قدموا له الدعم الكامل لكي يصل لحكم العراق وذلك خلال الفترة الممتدة ما بين عامي ١٩٢٠ – ١٩٢١. لقد لعبت هذه المطالبات إلى جانب الثورة العراقية الكبرى (ثورة العشرين) دوراً رئيسياً في تنصيب فيصل ملكاً على العراق

بعد وصول فيصل لحكم العراق في ٢٣ أغسطس ١٩٢١ وحصوله على البيعة والتأييد من قبل مجموعة من علماء الدين الشيعة وعلى رأسهم الشيخ محمد مهدي الخالصي بدأت المرحلة الثانية من العلاقة بين فيصل وعلماء الدين الشيعة وهي مرحلة الخلاف والصدام. تميزت هذه المرحلة بالبداية بالشد والجذب السياسي وصولاً إلى الخلاف

والصدام بين الطرفين. أما المرحلة الثالثة والأخيرة وهي مرحلة الانعزال السياسي فقد بدأت في عام ١٩٢٤ بعد عودة علماء الدين الشيعة المنفيين للعراق إلى وفاة الملك فيصل في عام ١٩٣٣. لذا سيناقش هذا البحث العلاقة السياسية بين فيصل ملك العراق وعلماء الدين الشيعة في أماكن تمركز القوى السياسية الشيعية في كل من (النجف وكربلاء والكاظمية وسامراء) في الفترة ما بين ١٩١٨ – ١٩٣٣ وانعكاس ذلك على شؤون العراق الداخلية من خلال الإجابة عن العديد من الإشكاليات من أهمها:

- كيف بدأت العلاقة بين فيصل وعلماء الدين الشيعة في كل (النجف وكربلاء والكاظمية وسامراء)، وما مدى تأثير هذه العلاقة في وصول فيصل لحكم العراق في عام١٩٢١؟
- ما الأسباب والدوافع في تغير العلاقة من التحالف إلى الخلاف ما بين فيصل وعلماء الدين الشيعة في الفترة ما بين ١٩٢١ –١٩٣٣، وما مدى تأثير ذلك على شؤون العراق الداخلية خاصة من الناحية السياسية؟

- الدراسات السابقة وأهمية الدراسة والهدف منها:

إذا ما نظرنا إلى الدراسات التاريخية التي تناولت علاقة الملك فيصل وعلماء الدين الشيعة بالعراق ما بين أعوام ١٩١٨ – ١٩٣٣بشكل خاص سنجد أن هناك نقصا كبيراً في الدراسات العلمية باللغتين العربية أو الإنجليزية التي تعالج وتركز على هذا الموضوع. وبشكل مختصر نوضح بعض الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع. فعلى سبيل المثال تناول كاظم نعمه في كتابه(الملك فيصل الأول والإنجليز والاستقلال) علاقة الملك فيصل مع الإنجليز ولكنه لم يتطرق إلى علاقته مع علماء الدين الشيعة في الفترة ما بين ١٩١٨ –١٩٣٣ على الرغم من أنهم قد لعبوا دوراً مهماً ومؤثراً في رسم طبيعة هذه العلاقة. كما أشار الباحث جعفر محمد الإمامي في (كتابه الدور السياسي للمرجعية الدينية في العراق) بشكل مبسط إلى علاقة الملك فيصل مع علماء الدين الشيعة ما بين أعوم ١٩١٨– ١٩٣٣ من دون الإسهاب في تفاصيل وطبيعة هذه العلاقة وتأثيرها وانعكاسها على الشؤون الداخلية العراقية. كما كان صلاح الفضلي في كتابه (الدور الوطني للمرجعية الدينية في تاريخ العراق الحديث والمعاصر ١٩٠٠ – ٢٠٠٢) أحد المراجع التي تناولت الحقبة نفسها غير أنه حيث لم يسلط الضوء على هذه المرحلة التاريخية المهمة من تاريخ العراق ولم يتطرق إلى طبيعة

علاقة الملك فيصل وعلماء الدين الشيعة بشكل مفصل. ومما يعيب هذه الدراسة أنها لم تعتمد على الوثائق سواء المحلية أو الأجنبية على الرغم من توفر مادة وثائقية ضخمة في الأرشيف البريطاني وفي الأراشيف المحلية التي تركز على هذا الجانب المهم من تاريخ العراق الحديث.[٣]

لذلك مع ظُهور تلك الوثائق بينت معلومات تاريخية جديدة تعالج زوايا تاريخية لم يسبق طرحها من قبل الأكاديميين والمختصين من خلال التحليل التاريخي لهذه المادة العلمية.

وعلى ضوء ذلك فإن أهمية هذه الدراسة تكمن في إعطاء تحليل جديد يوضح دور علماء الدين الشيعة في دعم ووصول الملك فيصل لحكم العراق في عام ١٩٢١، ومدى تأثيرهم على السياسة العامة للعراق خاصة في ما يتعلق في مسألة انهاء الانتداب البريطاني وتأسيس المجلس التأسيسي دون تدخل من قبل القوى البريطانية.

يُوجه هذا البحث إلى المهتمين بتاريخ العراق الحديث بشكل خاص وكذلك المهتمين بتاريخ علماء الدين الشيعة في العراق وخاصة في (النجف – كربلاء – سامراء – الكاظمية)، وممن لهم اهتمامات بالمعرفة التاريخية لرؤية زاوية جديدة من تاريخ العراق الحديث بشكل خاص وتاريخ الخليج بشكل عام.

- بداية نشوء العلاقة بين فيصل وعلماء الدين الشيعة فى العراق ١٩١٨ - ١٩١٩:

نجحت القوات البريطانية تحت قيادة الجنرال ستانلي مود (Stanley Maude)[٤] (C.E. Callwell, 1920) في احتلال مدينة بغداد بتاريخ ١١ مارس ١٩١٧،[٥](الأرشيف البريطاني، وثيقة رقم IOR/L/PS/18/B273) وذلك بعد انسحاب القوات التركية منها.[٦](الأرشيف البريطاني، وثيقة رقم IOR/L/PS/11/21) فانتقل بذلك مركز الإدارة المدنية البريطانية من مدينة البصرة في جنوب العراق إلى مدينة بغداد؛ حيث وصل إليها السير بيرسي كوكس (Sir Percy) Cox[٧] (Graves, Philip, 1941,) رئيس الحكام السياسيين بعد أن ناب عنه السير أرنولد ويلسون (Arnold Wilson) (Sir[٨] S.W, Persia,1942) لإدارة الشؤون المدنية في مدينة البصرة.[٩](حسين، علي ناصر، ٢٠١٧، ص ١٤٠)

بعد نجاح القوات البريطانية باحتلال مدينة بغداد بدأت مرحلة مهمة من مراحل الإدارة البريطانية في العراق التي أصبحت موضع اهتمام الأوساط الرسمية في كل من لندن والهند والقاهرة وبغداد حول طبيعة التطبيق الفعلي للسياسة البريطانية في العراق ومستقبل الإدارة فيها.[١٠](العمر، فاروق، ١٩٧٧، ص٤٣) قرر مجلس وزراء الحرب بعد مضي خمسة أيام من احتلال مدينة بغداد تشكيل لجنة لدراسة مسألة من هي الجهة العليا المخولة للسيطرة على السياسية في العراق. لذا في ١٦ مارس ١٩١٧ شكلت لجنة أطلق عليها اسم اللجنة الإدارية لبلاد ما بين النهرين ee (Administration Commit Mesopotamia) وعهد برئاستها إلى اللورد كرزون Lord (Curzon).[١١](حسين، علي ناصر، ٢٠١٧، ص١٤٠)

عقدت اللجنة المختصة عدة اجتماعات في لندن ثم أرسلت بعد ذلك بيان كتبه السير ماركس سايكس Sir (Sykes) (Marks،[١٢](Graves, Philip, 1941, p.218) عرف ببيان الجنرال مود؛ حيث نشر هذا البيان على الشعب العراقي باللغتين العربية والإنجليزية بتاريخ ١٩ مارس ١٩١٧ بعد أن صدق عليه مجلس الوزراء البريطاني في عام ١٩١٧.[١٣](الأرشيف البريطاني، وثيقة رقم IOR/L/PS/18/B273) بدأت بعد ذلك السلطات البريطانية بعمل إجراءات وإصلاحات إدارية في كل من مدينة بغداد ومنطقة الفرات والمناطق الشمالية والشمالية الشرقية وذلك من أجل تسهيل مهام الإدارية السلطات البريطانية في العراق.[١٤](الجنابي، عبدالستار، ٢٠١١، ص ٢٣٨)

استمر الوضع كما هو عليه إلى أن أنهت هدنة مودروس (Armistice of Mudros) في ٣٠ أكتوبر ١٩١٨ الحرب بين بريطانيا والدولة العثمانية وأصبح العراق ككل من الشمال إلى الجنوب تحت السيطرة العسكرية البريطانية، وأصبح ويلسون على رأس الجهاز الإداري في العراق بصفته وكيل الحاكم المدني في العراق.[١٥](حسين، علي ناصر، ٢٠١٧، ص ١٩٩) كان ويلسون يسعى إلى استمرار الحكم البريطاني بالعراق وإقامة إمبراطورية في الشرق الأوسط. ومن أجل ذلك سعى إلى إقامة استفتاء لسكان العراق حول مستقبل الحكم في العراق ليثبت أن الشعب العراقي يريد استمرار الإدارة العسكرية البريطانية في حكم العراق. وكان يعتقد أن الرأي العام في العراق يعارض إنشاء مملكة عربية دون مشورة أو مساعدة أو سيطرة بريطانيا.[١٦](Wilson, Arnold, 1930, p.108) كما ذكر أن هذا الشعور حسب معرفته الشخصية منتشر في جميع أنحاء العراق وخاصة في النجف وكربلاء والمناطق الريفية؛ حيث

يتمتع كوكس بمكانة كبيرة.[١٧] (Rush, Alan, 2001, p.155) هنا لنا أن نستنتج أن ويلسون أراد إضفاء الشرعية لمخططه حول حكم العراق في المستقبل من خلال إجراء الاستفتاء.

في ٢٤ نوفمبر ١٩١٨ أرسل ويلسون إلى وزارة الهند يقترح فكرة الاستفتاء وذكر "أن الجميع متفقون على وجوب أخذ الرأي قبل التوصل إلى قرار بصورة صحيحة".[١٨](الأرشيف البريطاني، وثيقة رقم F.O. 882/23/3133) وقد بين ويلسون دوافعه بوضوح بأنه ينبغي أخذ رأي البلاد على أساس الإدراك الواضح للسكان أنفسهم بأن الحماية تتعلق في الوقت المناسب وأن الإدارة العسكرية مستمرة في الوقت الحاضر.[١٩](Wilson, Arnold, 1930, p.108) تلقى ويلسون برقية من وزير خارجية الهند وافق من خلالها على آرائه وأمره باتخاذ الخطوات اللازمة.[٢٠](الأرشيف البريطاني، وثيقة رقمF.O.141/444/ 12215) كما أذنت اللجنة إلى ويلسون بإجراء الاستفتاء في العراق.[٢١] (Hubert, Young,, 1933, p.280)

قام ويلسون بإجراء الاستفتاء في مختلف مناطق العراق وخلال عملية إجراء الاستفتاء ظهرت أولى المطالبات بتعيين أحد أبناء الشريف الحسين بن علي ملك الحجاز والذي كان من ضمنهم فيصل كحاكم للعراق في المناطق الخاضعة لنفوذ وسلطة علماء الدين الشيعة وهي النجف وكربلاء والكاظمية وسامراء وبذلك يعتبر الاستفتاء هو نقطة الانطلاق الأولى لبناء العلاقة ما بين علماء الدين الشيعة وفيصل.

- التحركات الشيعية الموالية لتنصيب فيصل على العراق:

سعت المجموعات الشيعية المؤثرة في كل من النجف وكربلاء والكاظمية وسامراء إلى تعيين فيصل حاكما للعراق من خلال استخدام نفوذهم وسلطتهم. ففي مدينة النجف خلال اجتماع عقد في منزل الشيخ محمد جواد الجواهري وهو أحد علماء الدين الشيعة البارزين في مدينة النجف بتاريخ ٢٦ ديسمبر ١٩١٨. وقد طالب غالبية رجال الدين الحاضرين في الاجتماع وزعماء العشائر الموالين لهم بتعيين أحد أبناء الشريف حسين حاكما للعراق.[٢٢](كمال الدين، سيد حسين، ١٩٨٧، ص١٣) لقد لعبت العرقية وهي أحد القواسم المشتركة بين أبناء الشريف حسين والشعب العراقي دوراً رئيسياً في توحيد مطالب غالبية سكان النجف لاختيار أحد أبناء الشريف حسين ليكون حاكما للعراق.[٢٣] (Jerry,

(Muller, 2008, p.20) ويتضح هذا الأمر بشكل واضح من خلال خطاب أحد مشايخ آل فتلة وهو عبدالواحد الحاج سكر؛ حيث ذكر أننا لم ننضج بعد للإعلان عن نظام جمهوري، ونحن لسنا فرس أو أتراك أو بريطانيين لاختيار حاكم للعراق من هذه الدول، لكننا عرب وبالتالي يجب أن يحكمنا حاكم عربي. وأضاف أن أعلى أسرة في العالم العربي هي أسرة الشريف حسين لذا يجب تعيين ابن الشريف حسين حاكماً للعراق.[٢٤](الحسني، عبدالرزاق، ١٩٨٢، ص ٥٩)

سعى علماء الدين في مدينة النجف المؤيدين لتعيين أحد أبناء الشريف حسين كحاكم العراق في الحصول على دعم من السيد محمد كاظم اليزدي الذي يعتبر المرجع الأعلى للشيعة في العراق آنذاك.[٢٥](الجبوري، كامل، ٢٠٠٦، ص ٩٧-٩٨) لذا توجه مجموعة من الحاضرين للاجتماع الذي عقد بتاريخ ٢٦ ديسمبر ١٩١٨ إلى منزل السيد محمد كاظم اليزدي وأبلغوه بنتائج الاجتماع إلا أن السيد محمد كاظم اليزدي رفض إبداء رأيه وقال لهم بأنه رجل دين ولا يعرف بالسياسة وأنه يعرف فقط الحلال والحرام.[٢٦](الفرعون، مزهر، ١٩٩٥، ص ٧٨)

على الرغم من رفض السيد محمد كاظم اليزدي إصدار بيان وإظهار دعمه لتعيين أحد أبناء الشريف حسين كحاكم للعراق إلا أن علماء الدين في مدينة النجف واصلوا جهودهم من أجل جمع البيانات من السكان التي تدعو لاستقلال العراق وتعيين أحد أبناء الشريف حسين حاكما للعراق. لذا عقدوا اجتماع في منزل السيد علوان الياسري بمنطقة الشامية لبلورة أهدافهم، لكن خلال الاجتماع داهمتم السلطات البريطانية وأجبر الحضور على الفرار إلى عشائرهم.[٢٧](الجبوري، كامل، ٢٠٠٥، ص ٣٠)

في مدينة كربلاء طلب السيد عبدالوهاب العبدالوهاب وهو أحد أعيان مدينة كربلاء من السلطات البريطانية المزيد من الوقت عند إجرائها الاستفتاء وذلك من أجل معرفة رأي سكان مدينة كربلاء حول مستقبل الحكم في العراق. لكنه في الحقيقة أراد من خلال هذا الطلب توحيد آراء سكان كربلاء حول الاستفتاء من أجل الحصول على دعم من علماء الدين الشيعة في مدينة كربلاء. لذا عقد اجتماع في مدينة سامراء بمنزل الشيخ محمد تقي الدين الشيرازي،[٢٨](الجبوري، كامل ، ٢٠٠٦، ص١٣-٤٦) الذي يعتبر في ذلك الوقت المرجع الديني الثاني للشيعة في العراق، وخلال الاجتماع تم الاتفاق على اختيار أحد أبناء الشريف حسين ليكون حاكماً للعراق.[٢٩](الجبوري، كامل، ٢٠٠٠، ص١٧٤-١٧٩) كما نظم رجال الحركة الوطنية المدعومين من علماء الدين اجتماعاً في شهر ديسمبر وخلال الاجتماع قام الحضور

بصياغة مضبطة طالبوا من خلالها باختيار أحد أبناء الشريف حسين ليكون ملكاً على العراق.[٣٠](آل طعمة، عبدالوهاب، ١٩٣٥، ص٤٨-٤٩)

أضف إلى ذلك أن الشيخ محمد تقي الدين الشيرازي أصدر فتوى دينية تحظر انتخاب غير المسلم ليكون حاكماً على المسلمين.[٣١](الجبوري، كامل، ٢٠٠٠، ص ١٧٤-١٧٩) تعتبر هذه الفتوى مهمة جداً في مسألة اختيار حاكم العراق؛ حيث أن هذه الفتوى لم تحدد مواصفات معينة أو محددة للحاكم وإنما اشترطت فقط أن يكون مسلم. لذا فإن هذه الفتوى قد أعطت الفرصة أمام أي شخصية مسلمة سواء من داخل العراق أم خارجه ومن ضمنهم أحد أبناء الشريف الحسين ليكون حاكماً للعراق.

أما في مدينة الكاظمية فقد سعى مجموعة من علماء الدين الشيعة إلى احباط الاستفتاء والمطالبة بأحد أبناء الشريف حسين ليكون حاكماً للعراق.[٣٢](الأرشيف البريطاني، وثيقة رقم F.O. 311/4150/5394) فعلى ضوء ذلك أسس أبو القاسم الكاشاني[٣٣](الشيرازي، سيد محمد، ١٩٩٩، ص٨٩) في مدينة الكاظمية جمعية سرية تحمل مسمى الجمعية الإسلامية وقد حصل على دعم من الشيخ فتح شيخ الشريعة الأصفهاني الذي يعتبر من المراجع الدينية الكبار في العراق ويأتي بالمرتبة الثالثة بعد السيد محمد كاظم اليزدي والشيخ محمد تقي الدين الشيرازي. لقد طالبت الجمعية بتعيين أحد أبناء الشريف حسين ليكون حاكماً للعراق وعملت على ترويج هذا الأمر بين سكان مدينة الكاظمية.[٣٤](شبر، حسن، ١٩٩٩، ص ٢٣٩) نتيجة لذلك وقع مائة وثلاثة وأربعون شخصاً على بيان طالبوا من خلاله بحكومة عربية إسلامية يرأسها أحد أبناء الشريف حسين.[٣٥](الجبوري، كامل، ٢٠٠٠، ص ١٩١-١٩٤) من ضمن علماء الدين الشيعة الموقعين على هذا البيان الشيخ مهدي الخالصي والسيد حسن الصدر والسيد محمد مهدي الصدر والشيخ إبراهيم السلماسي والسيد أحمد آل السيد حيدر والشيخ عبدالحسين آل ياسين وآخرون.[٣٦](الفرعون، مزهر، ١٩٥٢، ص٧٠-٧٢)

وفي مدينة بغداد التي كانت تعتبر مركز النشاط السياسي بالعراق وأكثر المدن تنوعاً من ناحية الطوائف الدينية فقد نجح علماء الدين الشيعة والقوميين في تشكيل جبهة ضغط وتوحيد مطالب الطائفتين السنية والشيعية بتعيين أحد أبناء الشريف كحاكم للعراق[٣٧](الأرشيف البريطاني، وثيقة رقم F.O. 311/4150/5394) من خلال عقد الاجتماعات

وإلقاء الخطب[٣٨](الوردي، علي،٢٠٠٥، ص ٨٤) والاعتماد على العناصر المشتركة بين الطائفتين.[٣٩](الحسني، عبدالرزاق، ١٩٨٢، ٥٤) فعند اختيار خمسة وعشرين مندوباً من الطائفتين السنة والشيعة لتمثيل طوائفهم خلال اجتماعهم مع السلطات البريطانية حول موضوع الاستفتاء اتفق مندوبين كلا الطائفتين واختاروا أحد أبناء الشريف حسين ليكون حاكماً للعراق إلى جانب مجلس تشريعي في بغداد لمراقبة الحاكم تماشياً مع أشكال الحكم الحديث.[٤٠](الجبوري، كامل، ٢٠٠٠، ص ٢٠٨-٢٠٩)

لقد كانت مطالب علماء الدين الشيعة والمؤيدين لهم في كل النجف وكربلاء وسامراء والكاظمية بالإضافة إلى بغداد بشأن تعيين أحد أبناء الحسين كحاكم للعراق تتعارض بشكل قاطع مع طموحات ورغبات ويلسون حول مستقبل الحكم في العراق. ففي ١٨ نوفمبر ١٩١٨ أبرق وزير الدولة لشؤون الهند بمقترح تمثل في أن الجزء الأسفل من ما بين النهرين والجزء الأعلى لما بين النهرين وسوريا بالتناظر تكون تحت حكم عبدالله وزيد وفيصل أبناء الشريف حسين بن علي ملك الحجاز،[٤١](الأرشيف البريطاني، وثيقة رقم، F.O. 371/4148/13298) إلا أن ويلسون لم يوافق على هذا الرأي وطلب من الحكومة استبعاد بلاد ما بين النهرين بصورة محددة ونهائية من أية تسويات شريفية.[٤٢] (Ireland, Philip,, 1937,p.104) وقد علل معارضة قيام دولة في ظل حاكم من أبناء الشريف حسين في العراق؛ حيث أكد أن الطائفة الشيعية في العراق تعارض بعنف فكرة الوحدة العربية في ظل الطائفة السنية.[٤٣](الأرشيف البريطاني، وثيقة رقم F.O. 882/23/3133) كما أثار مسألة عداء ابن سعود للشريفيين.[٤٤](الأرشيف البريطاني، وثيقة رقم F.O. 882/23/3133)

لذا يمكن القول أن فكرة الملكية في العراق و فكرة ترشيح أحد أبناء الشريف الحسين الذي من ضمنهم فيصل لحكم العراق قد ظهرت لأول مرة من قبل علماء الدين الشيعة في العراق في الفترة ما بين عامي ١٩١٨ و ١٩١٩ وهذا الأمر قد ساهم في ظهور بوادر بناء علاقة بين فيصل وعلماء الدين الشيعة في مختلف مدن العراق. كما يمكن القول أن القواسم المشتركة كالدين واللغة والعادات والتقاليد وغيرها إلى جانب انتماء الشريف حسين للأسرة الهاشمية التي ترجع إلى الرسول محمد (ص) قد لعبت دوراً مهماً في بناء هذه العلاقة.

- **تطور العلاقة بين فيصل وعلماء الدين الشيعة فى العراق بين عامى ١٩١٩ - ١٩٢٠:**

بعد وفاة المرجع الأعلى للشيعة في العراق السيد محمد كاظم اليزدي بتاريخ ٣٠ أبريل ١٩١٩،[٤٥](الجبوري، كامل، ٢٠٠٦، ص ٢٤٨) انتقلت الزعامة الدينية إلى الشيخ محمد تقي الدين الشيرازي؛ حيث أصبح المرجع الأعلى للشيعة في العراق. كان الشيخ محمد تقي الدين الشيرازي مناوئ للإنجليز ورافض لفكرة وجودهم بالعراق منذ بداية احتلالهم للبصرة في عام ١٩١٤. كما كان يسعى بشتى الطرق والوسائل الممكنة الحصول على الاستقلال الكامل للعراق. لذا فبعد أن أصبح المرجع الأعلى للشيعة في العراق قام على الفور بالاتصال المباشر مع فيصل بتاريخ ٧ يونيو ١٩١٩؛ حيث بعث له رسالة وطلب منه طرح القضية العراقية في مؤتمر باريس وعصبة الأمم. كما طلب منه المطالبة باستقلال العراق من الاحتلال البريطاني.[٤٦](الجبوري، كامل، ٢٠٠٠، ص ٢٤٢-٢٤٣) نستدرك من خلال المعطيات السابقة أن الشيخ محمد تقي الدين الشيرازي كان يريد أن يبين بأن فيصل هو الممثل الشرعي للعراق في المؤتمرات الدولية وله الحق في المطالبة بالاستقلال الكامل للعراق وانسحاب القوات البريطانية وهذا الأمر ساهم في توطيد العلاقة بين الشيخ محمد تقي الدين الشيرازي وغيره من علماء الدين الشيعة وفيصل.

لم يكتفي الشيخ محمد تقي الدين الشيرازي بالتواصل بشكل فردي مع فيصل بل قدم الدعم للأحزاب السياسية وزعماء العشائر والشخصيات المؤثرة في مختلف مناطق العراق لإعداد بيانات تدعو إلى استقلال العراق وإرسالها إلى فيصل لكي يعرضها في المؤتمر الدولي للسلام وعصبة الأمم. وهذا يعني أن الشيخ محمد تقي الدين الشيرازي أراد أن يؤكد بأن غالبية الشعب العراقي يؤيد ويدعم تمثيل فيصل لهم في المؤتمرات الدولية وليس فقط علماء الدين الشيعة، وهذا الأمر من شأنه أن يعطي شرعية لفيصل ليكون حاكماً للعراق في المستقبل خاصة بعد حصوله على تأييد من قبل عدد كبير من السكان. كما يؤكد أن الشيخ محمد تقي الدين الشيرازي كان يحاول إثبات أن فكرة الاستقلال ليست مطلب فردي من قِبله بل هو مطلب وهدف لكثير من سكان العراق في مختلف المناطق، وهذا من شأنه يعطي شرعية لهذه المطالب في المؤتمرات الدولية.

نتيجة لذلك كتب كبار الشخصيات في النجف وكربلاء والكاظمية والحلة وغيرها من مدن العراق بيانات تخول فيصل بالمطالبة بالاستقلال الكامل للعراق.[٤٧](الجبوري، كامل، ٢٠٠٠، ص ٢٤٣-٢٦٣) من خلال هذه الرسائل يتضح أن الشعب العراقي طلب من فيصل طرح القضية العراقية في المؤتمرات الدولية والمطالبة بحق الشعب العراقي في تقرير مصيره لسببين. الأول أن العراقيين اعتبروا فيصل ممثلاً للعرب في المؤتمرات الدولية. ثانياً العوامل المشتركة بين العراقيين وفيصل مثل الدين واللغة والعرق وغيرهما قد دفعت الشعب العراقي إلى مطالبة فيصل بالدفاع عن قضيتهم وحقوقهم في المؤتمرات الدولية؛ حيث لعبت هذه القواسم المشتركة دوراً كبيراً في خلق حالة من الانسجام والتقارب وساهمت في توطيد العلاقة بين فيصل وعلماء الدين الشيعة في النجف وكربلاء وسامراء والكاظمية وكذلك عدد كبير من أبناء الشعب العراقي في مختلف مناطق العراق.

استمرت العلاقة الجيدة ما بين علماء الدين الشيعة في العراق وفيصل خاصة خلال فترة المقاومة السلمية ضد الاحتلال البريطاني الممتدة من بداية سنة ١٩١٩ حتى منتصف سنة١٩٢٠. فخلال هذه الفترة زاد الاضطهاد والتعسف ضد الشعب العراقي من قبل السلطات البريطانية وذلك بسبب المقاومة السلمية التي لجأ إليها الشعب العراقي في مواجهة الاحتلال من أجل الحصول حقوقه المتمثلة بالاستقلال الكامل للعراق.

ففي أواخر يوليو من عام ١٩١٩ عقد اجتماع في مدينة النجف، وخلال الاجتماع تم مناقشة أهمية إرسال بيانات مماثلة إلى الشريف حسين في الحجاز، واتفقوا على أن يقوم بهذه المهمة أحد رجال الدين في مدينة النجف هو محمد رضا الشبيبي.[٤٨](الحسني، عبدالرزاق، ١٩٨٢، ص ٢٩٣-٢٩٤) غادر محمد رضا الشبيبي مدينة النجف وتوجه إلى مدينة الناصرية ومنها انتقل إلى الشطرة واتصل بزعماء الغراف ومن ثم إلى مدينة البصرة، لكن تعذر عليه السفر عن طريق مدينة البصرة بسبب تتبع السلطات البريطانية لتحركاته. نتيجة لذلك توجه إلى مدينة الزبير وتخفى برفقة قافلة بدوية. وبسبب تخفيه نجح في الوصول إلى جبل الشعر في أراضي إمارة آل رشيد في شمال نجد بعد مسيرة استغرقت خمسة عشر يوماً. أثناء توجهه إلى مكة التقى بالأمراء عبدالله وزيد أبناء الشريف حسين في وداي فاطمة حيث تم الاتفاق على لقاء الشريف حسين في أم القرى. بعد أيام قليلة التقى محمد رضا الشبيبي بالشريف حسين وبحضور كل من الأمير عبدالله والأمير زيد. خلال لقاؤه قام بإعطاء الشريف حسين البيانات ورسالة من الشيخ محمد تقي الدين

الشيرازي.[٤٩](شناوه، علي، ١٩٩٥، ص ١٢٨-١٢٩) وبناء على ذلك أرسل الشريف حسين هذه الرسالة إلى ابنه فيصل الذي كان يحضر مؤتمر السلام في باريس، وطلب منه أن يدافع عن العراق والشعب العراقي للحصول على الاستقلال.[٥٠](مجلة العربي، ١٩٧٢)

كما بعث الشريف حسين رسالة إلى الشيخ محمد تقي الدين الشيرازي طلب من خلالها بذل قصارى جهده لدعم القضية العراقية وشكره على ثقته لاختياره لتحمل هذه المسؤولية.[٥١](الجبوري، كامل، ٢٠٠٠، ص ٣١٥-٣١٦) على ضوء ذلك يمكن الاستدلال أن الشريف حسين كان يدعم القضية العراقية ويسعى إلى حصول العراق على الاستقلال. كما أنه كان يسعى لبناء علاقة جيدة مع علماء الدين الشيعة في العراق وذلك لمعرفته بدورهم السياسي المؤثر ونفوذهم القوي داخل العراق بشكل خاص وخارج العراق بشكل عام وهذا الأمر بدوره سيساهم بدعم أحد أبنائه ومن ضمنهم فيصل للوصول إلى حكم العراق بعد انسحاب القوات البريطانية وحصول العراق على الاستقلال.

لم تتوقف العلاقة بين علماء الدين الشيعة وفيصل بعد أن أصبح ملكاً على سوريا في ٨ مارس ١٩٢٠ حين أعلن المؤتمر السوري استقلال سوريا تحت مسمى المملكة العربية السورية.[٥٢](الحصري، ساطع، ١٩٤٥، ص ١٩) ففي ٢٥ مايو ١٩٢٠ بعث الشيخ محمد تقي الدين الشيرازي رسالة إلى فيصل يشكره من خلالها على موقفه المتمثل بالدفاع عن الدين الإسلامي والأمة العربية. كما شرح له من خلال الرسالة ما يتعرض له الشعب العراقي من ظلم واضطهاد وتعسف من قبل السلطات البريطانية في مختلف مناطق العراق. كما طلب منه إظهار هذا الأمر للصحافة العالمية والحكومات الأوروبية والأمريكية.[٥٣](الجبوري، كامل، ٢٠٠٠، ص ٦٨) لم يتمكن الشيخ محمد باقر الشبيبي من مغادرة العراق وايصال هذه الرسالة إلى فيصل بسبب الحصار المحكم على العراق والإجراءات التعسفية الشديدة التي فرضتها السلطات البريطانية على الشخصيات البارزة والمؤثرة في العراق.[٥٤](الجبوري، كامل، ٢٠٠٠، ص ٧٢-٧٣)

مع استمرار العلاقة بين الطرفين بدأ بعض علماء الدين بالتواصل مع أبناء الشريف حسين الآخرين تمهيداً لاختيار أحد منهم كحاكم للعراق خاصة بعد أن أصبح فيصل ملكاً على سوريا. ففي ٢٥ مايو ١٩٢٠ أرسل محمد رضا ابن الشيخ محمد تقي الدين الشيرازي رسالة إلى الأمير علي بن الحسين يطلب منه الدفاع عن القضية العراقية وأن يبذل كل ما يملك من جهد لنصرتها، فقد عانى الشعب العراقي الكثير من الظلم والاستبداد من قبل السلطات البريطانية المحتلة.

كما أخبره أن الشعب العراقي قد اختار أحد أخوته الأميرين عبدالله وزيد لحكم العراق. كما أبلغه أن والده الشيخ محمد تقي الدين الشيرازي والعلماء قد اتفقوا على إرسال الشيخ محمد باقر الشبيبي لكي يخبركم بآخر التفاصيل ويشرح لكم ما ينبغي فعله لإنقاذ العراق من ظلم السلطات البريطانية المحتلة. إلا إن الشيخ محمد رضا الشبيبي لم يتمكن من إيصال الرسالة إلى علي بن الشريف حسين لنفس الأسباب السابقة.[٥٥](الجبوري، كامل، ٢٠٠٠، ص ٧٢-٧٣)

كما بعث مجموعة من زعماء عشائر الرميثه وزعماء عشائر سوق الشيوخ لواء المنتفق رسالة إلى عبدالله بن الحسين يبايعونه ملكاً على العراق ويرفضون الوصاية البريطانية. كما بعث مجموعة من أهالي مدينة الكاظمية وعلى رأسهم مجموعة من علماء الدين الشيعة وهم محمد صدر الدين ومحمد مهدي الخالصي بمضبطة إلى فيصل ينتخبون فيها أخيه عبدالله ليكون ملكاً على العراق مقيداً بمجلس تشريعي. [٥٦](الجبوري، كامل،٢٠٠٠، ص ١٩٥-٢٠١)

بالإضافة إلى ذلك خلال إقامة حفلات المواليد والتعزية في مدينة النجف كتعبير عن المقاومة السلمية ضد الاحتلال البريطاني اتفق كل من السيد كاطع العوادي والسيد علوان الياسري وهما من الزعماء المؤثرين ومن قادة ثورة العشرين والشيخ عبدالكريم الجزائري وهو أحد علماء الدين الكبار في مدينة النجف على إقامة اجتماع سياسي كبير تحت ستار التعزية الحسينية، وقد أقيم الاجتماع في مسجد الهندي. خلال هذا الاجتماع نودي بالأمير عبدالله ملكاً على العراق.[٥٧](عيسى، نديم، ١٩٩٢، ص ١٢٤) كما أقيم احتفال آخر في جامع العدلية بتاريخ ١٨ يونيو ١٩٢٠، وخلال الحفل رفعت صورة الأمير عبدالله وكتب عليها أيها الملك المتوج بجلائل الأعمال حرر عراقك وارفع علمك المنتصر.[٥٨](عيسى، نديم، ١٩٩٢، ص ١١٤) يتضح من خلال إقامة اجتماعات في مسجد الهندي وجامع العدلية على توحد مطالب السنة والشيعة بتعيين أحد أبناء الشريف حسين كحاكماً للعراق. كما يبين الدور الفعال لأبناء الطائفة السنية في القضايا السياسية المصيرية المتعلقة بمستقبل العراق.

بعد أن أصبح فيصل ملكاً على سوريا واستحالة وصوله لحكم العراق خلال تلك الفترة، لم يستغني علماء الدين الشيعة عن فكرة المطالبة بأن يكون أحد أبناء الشريف حسين حاكماً للعراق، بل بدأت أنظار مجموعة من علماء الدين الشيعة وكذلك عدد من أتباعهم تتجه إلى أخيه عبدالله فعملوا على دعمه للوصول إلى حكم العراق ليصبح ملكاً عليها.

من الواضح أن غالبية علماء الدين الشيعة وكذلك عدد كبير من الموالين لهم كانوا يدعمون الأسرة الشريفية لتولي أحد أبنائها حكم العراق لعدة أسباب، لعل من أهمها أن الأسرة الشريفية تمثل البيت الهاشمي الذي ينحدر من سلالة النبي صلى الله عليه وسلم وهم أحق بالسلطة والحكم من غيرهم. ومما يؤكد على ذلك لغة الخطابة في الرسائل المرسلة من قبل بعض علماء الدين الشيعة للشريف حسين أو أحد أبنائه. فعلى سبيل المثال الرسالة المرسلة من قبل الشيخ محمد تقي الدين الشيرازي إلى الشريف حسين بتاريخ ٢٥ مايو ١٩٢٠ يذكر فيها "ذلك المجد الرفيع الذي رفع قواعده أجدادك الطاهرون، وحمى حوزته أسلافك الماضون، فحيا الله نخوتكم الهاشمية، وغيرتكم الإسلامية، أدامكم ملكاً تقر به عيون المسلمين وتفتخر به أئمة الدين".[٥٩](الجبوري، كامل، ٢٠٠٠، ص ٦٨) كذلك الرسالة المرسلة من الميرزا محمد رضا ابن الشيخ محمد تقي الدين الشيرازي إلى علي بن الشريف حسين بتاريخ ٢٥ مايو ١٩٢٠ يذكر فيها "بعد الثناء على ذاتكم الكريمة المحترمة، والدعاء لبقاء العرش الهاشمي واستمرار حياته فإنه من أصل حياة الأمة العربية ومادة وجودها".[٦٠](الجبوري، كامل،٢٠٠٠، ص ٧٢ –٧٣) كما أن السيد محمد الصدر كان يؤمن بأحقية البيت النبوي في الحكم كما ورد في الفكر السياسي الشيعي[٦١](علي، عباس، ١٩٥٠، ص ٣) لذلك اختار أحد أبناء الشريف حسين ليكون حاكماً للعراق طبقاً لإيمانه بهذه الفكرة.[٦٢](علي، عباس، ١٩٥٠، ص ١٣١) بالإضافة إلى ذلك يوجد العديد من الأمثلة على هذه المسألة من خلال الرسائل المتبادلة بين بعض علماء الدين الشيعة أنفسهم أو بينهم وبين الموالين لهم.

- **المطالبة بفيصل حاكماً للعراق ١٩٢٠- ١٩٢١:**

بعد قيام الثورة العراقية الكبرى أو كما يطلق عليها (ثورة العشرين) بمنطقة الرميثه في ٣٠ يونيو ١٩٢٠ ضد السلطات البريطانية،[٦٣](الحسني، عبدالرزاق، ١٩٨٢)وسقوط حكومة فيصل في دمشق بعد معركة ميلسون التي جرت بين القوات السورية بقيادة يوسف العظمة والقوات الفرنسية تحت قيادة غور بتاريخ ٢٥ يوليو ١٩٢٠،[٦٤](الحصري، الحصري، ١٩٤٥) عادت المطالبات مرة أخرى بتعيين فيصل كحاكم للعراق من قبل علماء الدين الشيعة والموالين لهم من زعماء العشائر في مختلف مناطق العراق إلى المشهد السياسي في العراق. فقد قام مجموعة من علماء الدين الشيعة وزعماء العشائر الموالين لهم بإرسال عدة رسائل إلى الشريف حسين يطلبون منه قدوم ابنه فيصل للعراق ليكون ملكاً

عليها.[٦٥](الجبوري، كامل، ٢٠٠٠، ص ٢٠٢) كما تم ارسال رسالة مماثلة تنص على أن "العراق الثائر رشح نجلكم الأمير فيصل ملكاً عليه برغبة أبنائه الأبطال على أن يكون ملكاً دستورياً مقيداً بقانون أساسي يستمد حكمه منه".[٦٦](الجبوري، كامل، ٢٠٠٠، ص ٢٠٢) إن علماء الدين الشيعة والموالين لهم من خلال مطالبهم قد حددوا طبيعة نظام الحكم في العراق وهو النظام الملكي الدستوري. ويتضح هذا الأمر بشكل واضح من خلال المطالبة بأن يكون فيصل ملكاً دستورياً على العراق مقيداً بقانون أساسي يستمد حكمه منه، وبذلك يكون هناك ملك ودستور ومجلس منتخب.

توفي المرجع الأعلى للشيعة في العراق الشيخ محمد تقي الدين الشيرازي في ١٨ أغسطس ١٩٢٠، وتولى من بعده الزعامة الدينية في العراق (المرجعية) الشيخ فتح الله شيخ الشريعة الأصفهاني.[٦٧](الجبوري، كامل، ٢٠٠٠، ص ٢٦٤ –٢٦٥) استمرت العلاقة ما بين الشريف حسين وابنه فيصل مع المرجع الأعلى للشيعة في العراق الشيخ فتح الله شيخ الشريعة الأصفهاني. ففي ١٠ نوفمبر ١٩٢٠ أرسل الشيخ فتح الله رسالة إلى الشريف حسين يخبره بنهاية الثورة العراقية الكبرى ضد السلطات البريطانية المحتلة، ويوصيه بالزعماء قادة الثورة المهاجرين الذي سيحلون ضيوفاً عنده في مكة.[٦٨](الجبوري، كامل، ٢٠٠٠، ص ٣٧٨ –٣٧٩)

كما بعث الميرزا محمد رضا الشيرازي ابن الشيخ محمد تقي الدين الشيرازي برسالة إلى فيصل يشكره على برقية التعزية التي بعثها بمناسبة وفاة والده. وأيضاً يؤكد له أن المؤتمر الكبير الذي عقد في مدينة كربلاء من قبل عدد كبير من علماء الدين الشيعة قد أقر انتخابك ملكاً على العراق.[٦٩](الجبوري، كامل، ٢٠٠٠، ص ٤٠٦ –٤٠٧)

لعبت المطالبات من قبل علماء الدين الشيعة وزعماء العشائر الموالين لهم إلى جانب الثورة العراقية الكبرى دوراً بارزاً في تغيير السياسة البريطانية تجاه طبيعة الحكم في العراق ودعم فيصل ليصبح حاكماً للعراق.

ففي ما يتعلق بالثورة العراقية الكبرى فقد كلفت البريطانيين خسائر قدرت بحوالي ٩٠٦ قتلى و ٢٤٧٦ مفقوداً و ٦٧١ جريحاً.[٧٠](الأرشيف البريطاني، وثيقة رقم F.O. 371/ 5231/E.1132) كما أن الثورة تسببت في تهييج الرأي العام البريطاني ضد السياسة البريطانية الخارجية؛ حيث أن أنباء الثورة العراقية الكبرى قد سببت في شن الصحافة حملة واسعة ضد السياسة البريطانية الخارجية. فعلى سبيل المثال في أغسطس ١٩٢٠ طالبت صحيفة التايمز الشهيرة

من الحكومة البريطانية إصدار بيان حول الوضع الراهن لثورة العراقية وإيضاح أسبابها وإصدار تصريح واضح حول السياسة المستقبلية لبريطانيا في العراق. كما أوضحت أن عملية الاستيلاء على العراق لن تكون مربحة من الناحية الاقتصادية.[٧١] (*The Times*, 1920) وأكدت أن هذه السياسة لها عواقب عكسية وخيمة على بريطانيا؛ حيث أن بريطانيا تعاني من ارتفاع هائل في البطالة والأسعار وفي حال استمرارها في صرف الأموال على البلدان النائية ومن ضمنهم العراق فهذا أشبه بالجنون.[٧٢] (*The Times*, 1920)

أما فيما يتعلق بدور دعم علماء الدين الشيعة وزعماء العشائر الموالين لهم في وصول فيصل لحكم العراق فيتضح هذا الأمر بشكل جلي من خلال مراسلات الساسة البريطانية حول مستقبل الحكم في العراق و التقارير الاستخباراتية السرية.

فعلى سبيل المثال أخبر جون فيلبي (St John Philby) فيصل أن فرص صيرورته ملكاً على العراق ضئيلة جداً إذا كان يريد الاستناد في حملته على أنه المرشح المقبول لدى الحكومة البريطانية فقط، ونصحه بأن يسعى للحصول على تأييد شعبي باعتباره نصيراً للاستقلال التام.[٧٣](Monroe, Elizabeth, 1973, p.110)

وفي ما يتعلق بالمراسلات الخاصة بالساسة البريطانيين، ففي فبراير ١٩٢٠ قدمت وزارة الخارجية عدة مزايا من تعيين فيصل حاكم على العراق لعل من أهمها أنه كان مقبولاً لدى كافة الطوائف الإسلامية.[٧٤](الأرشيف البريطاني، وثيقة رقم W.O. 33/988) وفي يوليو ١٩٢٠ اقترح السير أرنولد ويلسون إمكانية عرض العراق على فيصل، وقد ذكر بأنه ليس ثمة مرشح محله ينجح في الحصول على تأييد محلي كاف.[٧٥](الأرشيف البريطاني، وثيقة رقم /444 /F.O 141 12215) وبعد ذلك بأسبوعين أبلغ ويلسون وزارة الهند أن فكرة تنصيب أحد أبناء الشريف حسين تحظى بتأييد وجهاء المنتفك وزعماء بغداد والنجف وكربلاء.[٧٦](الأرشيف البريطاني، وثيقة رقم12215 /444 /F.O 141) وهذا الأمر يؤكد تأثر السياسة البريطانية بالمطالبات الشعبية والعرائض التي كانت تكتب وتطالب بتعيين فيصل أو أحد أخوته كحاكم للعراق.

كما كتب السير بيرسي كوكس إلى ونستون تشرشل (Winston Churchill) الذي كان يشغل وزير المستعمرات آنذاك في يوليو ١٩٢٠ أن الحكومة البريطانية لا تستطيع الموافقة على الاستمرار غير المحدود للتدابير

الراهنة التي تنطوي على أعباء جسيمة، واستعبد فكرة تأسيس جمهورية أو تنصيب أمير تركي أو فصل البصرة عن العراق واقترح ترشيح فيصل لحكم العراق. وقد أكد أن هذا الحل هو الأمثل الذي يرغب فيه الجزء الأعظم من الرأي العام في العراق.[٧٧](الأرشيف البريطاني، وثيقة رقم،F.O 371/ 6351/ 6831)

وفي فترة لاحقة أعاد السير بيرسي كوكس التأكيد على رأيه وأكد أن الغالبية العظمى في العراق تؤيد تنصيب فيصل،[٧٨](الأرشيف البريطاني، وثيقة رقم F.O 371/ 6349 /215) وأنه لا يمكن تقليص القوات البريطانية في العراق إلا بعد انتخاب أو تنصيب فيصل.[٧٩](الأرشيف البريطاني، وثيقة رقم F.O. 371/ 6349/ 22) لقد كان ونستون تشرشل مؤيداً لهذا الرأي فقد ذكر أن فيصل يقدم الأمل بالحل الأفضل والارخص.[٨٠](الأرشيف البريطاني، وثيقة رقم F.O.371/6350)

كذلك في أغسطس من عام ١٩٢٠ طرحت الحكومة البريطانية في تعليماتها على المندوب السامي المعين حديثاً السير بيرسي كوكس فكرة تنصيب فيصل على العراق إلا أن هذه الإمكانية كانت مشروطة بوضوح فيما يلي:

أ- مطالبة تلقائية بفيصل تصدر عن هيئة صفة تمثيلية كافية من الرأي العام.

ب- استعداد فيصل لقبول بريطانيا كدولة منتدبة.[٨١](الأرشيف البريطاني، وثيقة رقم، F.O 371/ 5229/ 5140)

بالإضافة إلى ذلك خلال مؤتمر القاهرة الذي عقد في الفترة ما بين ١٢ إلى ٣٠ مارس ١٩٢١ لمناقشة مستقبل الحكم في العراق، ذكر ونستون تشرشل الذي كان يشغل منصب وزير المستعمرات آنذاك أن فيصل من بيت رفيع وهو ابن الملك حسين شريف مكة الذي وطد نفوذه بين العرب وثبت شخصيته بين علماء الدين الشيعة فهو خليق أن ينال تشجيع الحكومة البريطانية إذا انتخبه العراقيين.[٨٢](الحسني، عبدالرزاق، ١٩٨٢، ص ٣٥٣)

أما التقارير الاستخباراتية فقد ذكرت أن الشريف حسين ملك الحجاز متساهل في آرائه مع الشيعة ولهذا السبب فإن أحد أولاده هو المرشح الذي اختاروه لحكم العراق.[٨٣](الأرشيف البريطاني، وثيقة رقم F.O. 371/ 6350/ 116) كما أن انتخاب فيصل هو المطلوب لدى وطني الثورة؛ حيث أن الحركة الموالية للهاشميين داخل العراق كانت جيدة التنظيم.[٨٤](الأرشيف البريطاني، وثيقة رقم F.O. 371/ 6350/ 116)

كما ذكرت أن رجال الدين الشيعة في كربلاء والنجف والكاظمية كانوا مناوئين بشكل صريح وقد تحالفوا مع الحركة القومية وعززوا من سلطتهم الدينية وإثارة الاهتمام لديها بالشؤون السياسية وأن الخطر ينبعث من هذه الفئة بالذات.[٨٥](الأرشيف البريطاني، وثيقة رقم F.O. 371/ 5076) وعلى ضوء ما سبق تم الاتفاق خلال مؤتمر القاهرة على تعيين فيصل حاكما على العراق تحت الانتداب البريطاني.[٨٦](الحسني، عبدالرزاق، ١٩٨٢، ص٣٥٣-٣٥٥)

- **دور علماء الدين الشيعة في وصول فيصل لحكم العراق عام ١٩٢١:**

غادر فيصل ميناء جدة في ١٢ يونيو ١٩٢١ على ظهر طراداً حربياً إلى ميناء البصرة.[٨٧](الوردي، علي، ٢٠٠٥، ٨٢-٨٣) وكان برفقته خلال الرحلة مجموعة من الشخصيات السياسية المؤثرة وهم السيد محمد الصدر[٨٨](الزبيدي، حسن، ٢٠١٣، ص ٥٥٢-٥٥٣) ويوسف السويدي[٨٩] (الزبيدي، حسن، ٢٠١٣، ص ٦٧٥-٦٧٦)وعلي جودت[٩٠](الزبيدي، حسن، ٢٠١٣، ص ٤٣٢-٤٣٣) بالإضافة إلى عدد من قادة الثورة العراقية الكبرى الذين فروا إلى الحجاز بعد انتهاء الثورة ما عدا كل من جعفر أبو التمن ومحسن أبوطبيخ ومرزوق العواد و رابح العطية الذين تعللوا بالبقاء في مكة من أجل أداء فريضة الحج بعد أن علموا أن الحكومة العراقية ستكون تحت الانتداب البريطاني.[٩١](مذكرات السيد محسن، ٢٠٠١، ص ٢١١-٢١٤)

وصل فيصل إلى ميناء البصرة بتاريخ ٢٢ يونيو ١٩٢١ وتم استقباله بشكل رسمي.[٩٢](الوردي، علي، ٢٠٠٥، ص ٨٧) وفور وصوله قام بزيارة عدد من المناطق منها الحلة وكربلاء والنجف وبغداد. وخلال تواجده في كربلاء والنجف والكاظية حرص على زيارة مراقد الأئمة لدى الشيعة في تلك المناطق.[٩٣](الوردي، علي، ٢٠٠٥، ص ٨٨-٩٤) يتضح من خلال هذه الزيارات أن فيصل كان يعلم مدى أهمية هذه المراقد لدى علماء الدين الشيعة. لذا سعى منذ بداية وصوله إلى العراق إلى زيارة هذه المراقد من أجل كسب ود علماء الدين الشيعة وتوطيد العلاقة معهم لما لهم من تأثير ونفوذ على عدد كبير جداً من السكان في مختلف مناطق العراق.

بالإضافة إلى ذلك سعى فيصل إلى توطيد علاقته مع السكان الشيعة في مختلف مدن العراق وخاصة زعماء العشائر لاعتبارهم القوة المسلحة لعلماء الدين الشيعة لما لديهم من إمكانيات عسكرية. فأثناء زيارته إلى شيوخ الفرات الأوسط سأله أحد الأشخاص هل أنت شيعي أم سني، فأجاب هل يجوز للإنسان أن يترك أمه ويلزم زوجة

أبيه.[٩٤](الوردي، علي، ٢٠٠٥، ص ١٠٨) كذلك يذكر أمين الريحاني أن فيصل كان يخص كل فريق وكل وفد من بكلمة توحيها إليه تقاليدهم ونزعاتهم السياسية والدينية، فقد كان يناشد الشيعة بوحدة الإسلام والإخاء الإسلامي.[٩٥](الريحاني، أمين، ١٩٥٨، ص ٩٠) كما ذكرت غيرترود بيل (**Gertrude Bell**) أن فيصل خلال زيارته ولقاءاته قد اجتاز ثلاث أرباع الطريق للوصول لحكم العراق.[٩٦](**Bell, Lady, 1947, p.491**)

لم يكتفي فيصل بذلك بل سعى إلى الحصول على بيعة من المرجع الأعلى للشيعة في العراق آنذاك الشيخ محمد مهدي الخالصي في مدينة الكاظمية؛[٩٧](الأمين، محسن، ١٩٨٣، ص ١٥٨) حيث كان يسعى من خلال هذه البيعة على إضفاء الشرعية على حكمه كملكاً للعراق. قام فيصل بعدة زيارات إلى الشيخ محمد مهدي الخالصي في الكاظمية وخلال تلك الزيارات بين له أن هدفه هو نشر تعاليم الدين الإسلامي وتخليص البلاد من سلطة الأجانب. كما أخبره أنه قد جاء إلى العراق من أجل إنقاذه من الإنجليز وأن هذا الأمر لن يتم إلا بموافقته وبيعته. على ضوء ذلك وافق الشيخ محمد مهدي الخالصي على بيعة فيصل ليكون ملكاً على العراق لكن بشرط أن يكون العراق مستقلاً عن أي سلطة أجنبية تحت أي مسمى كان؛ بحيث لا يشوب العراق أي شائبة مهما كان. وافق فيصل على هذا الشرط وتمت البيعة بين الطرفين.[٩٨](الوردي، علي، ٢٠٠٥، ص ١٠٨– ١١٠) بعد ذلك قام الشيخ محمد مهدي الخالصي بتاريخ ١٣ يوليو بإصدار فتوى بيعة لفيصل على أن يكون ملكاً على العراق للشعب العراقي، وهذا نص الفتوى "الحمد لله الذي نشر لواء الحق على رؤوس الخلق، فأيدهم بالنصر برئاسة من حاز الشرف والفخر، الملك المطاع، الواجب علينا الاتباع، الملك المبجل، عظمة مليكنا فيصل الأول، دامت شوكته، نجل جلالة الملك حسين الأول، دامت دولته، فاحكموا بيعته، وأبرموا طاعته، واهتفوا باسمه، مذعنين لحكمه، ونحن ممن قد اقتفى هذا الأثر، وبايعه في السر والجهر، على أن يكون ملكاً على العراق، مقيداً بمجلس نيابي، منقطعاً عن سلطة الغير، مستقلاً معه بالأمر والنهي، ولله الأمر".[٩٩](الجبوري، كامل، ٢٠٠٠، ص ٧٣ –٧٤) من الملاحظ أن كلمات الثناء والمدح الواردة في الفتوى خارجة عن أدبيات المرجعية الدينية الشيعية على مر التاريخ خلال مراسلتهم للملوك والحكام، وحتى مفهوم البيعة يعتبر سابقة بالنسبة لعلماء الدين الشيعة لذا فإن هذه الفتوى قد الزمت مقلدي الشيخ محمد مهدي الخالصي في العراق بهذه البيعة. كما يمكن الاستدلال من خلال هذه الفتوى أن الشيخ محمد مهدي الخالصي كان يسعى إلى تقييد فيصل بشروط

أساسية فيما يتعلق بمستقبل العراق ولعل من أهمها مجلس نيابي غير مقيد بسلطة الغير، والمقصود بالغير هنا بريطانيا. إذا ما نظرنا لهذه الشروط فإنها تعتبر مهمة جداً لمستقبل العراق فهو يدعو إلى إنشاء مجلس نيابي ويمنحه استقلالية تامة ومطلقة باتخاذ القرارات التي تتناسب مع الصالح العام دون تقييد من قبل أي جهات خارجية. أيضاً يمكن الاستنتاج من خلال هذه الفتوى أن فيصل إذا لم يلتزم بالشروط الموجودة في الفتوى فسوف تسقط بيعته وهذا الأمر في غاية الأهمية لأنه سيؤثر بشكل كبير على القرارات التي سيتخذها فيصل لخوفه من سقوط هذه البيعة التي تمنحه الشرعية لدى سكان العراق خاصة الشيعة.

بعث بعد ذلك فيصل رسالة إلى الشيخ محمد مهدي الخالصي بتاريخ ١٤ يوليو ١٩٢١ يعاهده من خلالها بالسير على مضمون البيعة.[١٠٠](الجبوري، كامل، ٢٠٠٠، ص ٧٥ –٧٦) كما أرسل فيصل بنفس اليوم رسالة إلى علماء الدين الشيعة يعلمهم بخطته ومسيرته التي أوضحها إلى السيد محمد بحر العلوم وأنه سيقوم بعرضها شفويا لهم.[١٠١](الجبوري، كامل، ٢٠٠٠، ص ٧٧ –٧٨) وهكذا يمكن القول أن فيصل قد نجح في الحصول على الدعم من قبل الشيخ محمد مهدي الخالصي وغيره من العلماء مثل السيد محمد الصدر وهذا الأمر ساهم في إضفاء الشرعية على تنصيبه ملكاً للعراق على الرغم من عدم دعم بعض علماء الشيعة له مثل السيد محمد حسين النائيني[١٠٢](الزبيدي، حسن، ٢٠١٣، ص ٥٤٦) والسيد أبو الحسن الأصفهاني[١٠٣](الزبيدي، حسن، ٢٠١٣، ص ١٨) وغيرهم الذين كانوا يرفضون التدخل في الشأن السياسي.[١٠٤](الرهيمي، عبدالحليم، ١٩٨٥، ص ٣٢٣) وفي المقابل نجح الشيخ محمد مهدي الخالصي في فرض بعض القيود التي يرى أنها من صالح مستقبل العراق والعراقيين على الملك فيصل لعل من أهمها الاستقلال التام ومجلس نيابي غير مقيد.

توج فيصل ملكاً للعراق بتاريخ ٢٣ أغسطس ١٩٢١ والذي يوافق يوم ١٨ ذي الحجة حسب التقويم الهجري وذلك بناء على طلبه ورغبته. لقد اختار فيصل هذا اليوم لأنه يعتبر عند الشيعة عيداً لهم ويسمونه "عيد الغدير"؛ حيث أن الشيعة يعتقدون أنه في هذا اليوم قد نصب النبي صلي الله عليه وسلم علي بن أبي طالب للخلافة من بعده.[١٠٥](الوردي، علي، ٢٠٠٥، ص ١١٩) إن اختيار فيصل لهذا اليوم لتنصيبه له دلالات عديدة لعل من أهمها كسب ود شيعة العراق بشكل عام وعلماء الدين بشكل خاص لعلمه بتأثيرهم ونفوذهم من الناحية السياسية.

بعد تتويج فيصل ملكاً على العراق أقام السيد محمد الصدر حفلة بهذه المناسبة في صحن الكاظمين في ٢٥ أغسطس ١٩٢١، وقد حضر الحفل كبار الموظفين ووجهاء بغداد والكاظمية. خلال الحفل قام السيد محمد الصدر بإلقاء كلمة عبر من خلالها عن سعادته بتنصيب فيصل ملكاً على العراق وقام بإهدائه سيفاً مرصع غمده بالأحجار الكريمة. يعتبر هذا الاحتفال إشارة واضحة إلى تأييد السيد محمد الصدر لتعيين فيصل ملكاً على العراق.[١٠٦](الجبوري، كامل، ٢٠٠٠، ص ٨٩)

- **تذبذب العلاقة بين فيصل وعلماء الدين الشيعة:**

خلال حفل تتويج فيصل ملكاً على العراق أعطت بريطانيا وعداً للشعب العراقي بتشكيل مؤتمر عام من أبناء الشعب العراقي وذلك خلال مدة ثلاث شهور ليتم وضع دستور المملكة العراقية وتحديد أسس الحياة السياسية في العراق. غير أن الساسة البريطانيين سرعان ما أدركوا خطورة تشكيل هذا المؤتمر على مشاريعهم المستقبلية في العراق لأن الشعب العراقي سيطالب بالاستقلال التام للعراق ويرفض فكرة الانتداب. لذا عملوا على عقد معاهدة تساهم باستمرارهم في العراق من غير مواجهة أي عواقب.[١٠٧](الأرشيف البريطاني، وثيقة رقم F.O 371/7770/E3710).

بدأت المفاوضات بشكل سري حول المعاهدة بتاريخ ٢٩ ديسمبر ١٩٢١ حين قدم المندوب السامي بالعراق السير بيرسي كوكس إلى الملك فيصل مسودة معاهدة وصفها بأنها ليست نهائية بل هي مجرد محاولة من أجل التفاوض. استمرت المفاوضات بشكل سري إلى ٢٣ مايو ١٩٢٢ حين أعلن ونستون تشرشل في مجلس العموم البريطاني أن الملك فيصل وحكومته لم يخبرا بريطانيا عن رفض الشعب العراقي للانتداب.[١٠٨](الوردي، علي، ٢٠٠٥، ص ١٦٣-١٦٤)

أثار هذا التصريح استنكار عدد كبير من أبناء الشعب العراقي بطائفتيه السنة والشيعة بشكل عام وعلماء الدين الشيعة بشكل خاص. ففي بغداد عقد اجتماع في جامع الحيدر خانه. وخلال الاجتماع تم الاتفاق على انتداب عدد من الشخصيات التي تمثل الطائفتين السنة والشيعة لمقابلة الملك. فتم انتداب كل من الشيخ محمد الخالصي (ابن الشيخ محمد مهدي الخالصي) وعدد من الشخصيات السياسية المؤثرة وهم السيد محمد الصدر وحمدي الباججي ومحمد

مهدي البصير وأحمد الداوود وياسين الهاشمي الذي اعتذر لاحقاً لمقابلة الملك فيصل ومناقشته حول هذا التصريح.[١٠٩](شبر، حسن، ١٩٩٠، ص ٣١٧)

التقى الملك فيصل بالوفد وخلال لقائه أخبرهم بعدم حدوث أي أمر متعلق بالمعاهدة ويضر بمصالح العراق إلى الآن، إلا أن الشيخ محمد الخالصي ذكر بأن الملك فيصل كان يخادعهم ويناورهم سياسياً، ولكن بعد الحاح منهم وافق أن نعلن رفض الانتداب ونعلم عصبة الأمم بذلك.[١١٠](الوردي، علي، ٢٠٠٥، ص ١٦٥)

جمع المندوبين من كلا الطائفتين التواقيع الرافضة للانتداب وقرروا ارسالها إلى عصبة الأمم عن طريق دائرة البرق،[١١١](الجبوري، كامل ٢٠٠٠، ص ١٥٠) إلا أن دائرة البرق رفضت ذلك بطلب من الملك فيصل.[١١٢](Burgoyne, Elizabeth 1961, p.273-274) إن الملك فيصل كان يلجأ إلى أسلوب المناورة السياسية مع علماء الدين الشيعة ولا يريد حدوث أي صدام مباشر أو تعكير لعلاقته الجيدة معهم لعلمه بمدى تأثيرهم ونفوذهم داخل العراق.

وفي ما يخص استنكار الشعب العراقي للمعاهدة، فقد كانت المدن العراقية تعيش حالة من الرفض للمعاهدة بعد تصريح ونستون تشرشل. وعندما نستقرئ الأحداث نجد أن المحرك الرئيسي للأحداث هم علماء الدين الشيعة ووكلاء المرجعية الدينية. فعلى سبيل المثال في منطقة المنتفك لواء الناصرية لعب أحد علماء الدين الشيعة وهو الشيخ محمد حسن الشيخ حيدر دوراً بارزاً في تهييج الرأي العام ضد المعاهدة.[١١٣](الفضلي، صلاح، ٢٠١١، ص ٢٠١) كذلك وصلت برقية من الشيخ محمد مهدي الخالصي إلى الشيخ محمد جواد الجواهري في النجف يطلب منه رفض كل معاهدة تمس استقلال العراق كما فعل في الكاظمية. وبناء على ذلك أرسل الشيخ علي الحسيني الشيرازي رسالة إلى الملك فيصل يطلب منه الاستقلال الكامل للعراق ويعلن رفضه كل ما يمس هذا الأمر.[١١٤](الجنابي، عبدالستار، ٢٠١٠، ص ١١٣-١١٤) كما أُرسلت عدد من المضابط من قِبل رؤساء القبائل في لواء الحلة إلى الشيخ محمد مهدي الخالصي والسيد محمد الصدر يطلبون منهما إيصال المضابط إلى الملك فيصل. وقد ضمت هذه المضابط ثلاثة مطالب رئيسية وهي تأليف حكومة حرة نيابية وتأييد سيادة الملك فيصل على أساس الاستقلال ورفض الانتداب وكل معاهدة تمس كرامة الأمة العراقية.[١١٥](الجبوري، كامل، ٢٠٠٠، ص ١٥١)

لم تؤثر الاحتجاجات على قرار عقد المعاهدة فقد عقد مجلس الوزراء اجتماع بتاريخ ٢٢ يونيو ١٩٢٢ للتصديق على المعاهدة لكن جعفر أبو التمن الذي كان يشغل منصب وزير التجارة في ذلك الوقت وله علاقة وطيدة بعلماء الدين الشيعة قد ناقش بنود المعاهدة وحث زملاؤه الوزراء على عدم التوقيع على المعاهدة، لكن ساسون حسقل الذي كان يشغل منصب وزير المالية آنذاك اقترح على مجلس الوزراء توقيع المعاهدة على أن يصادق عليها مجلس الذي سيتم انتخابه في قادم الأيام. وعلى ضوء ذلك تم تأجيل الاجتماع إلى ٢٤ يونيو ١٩٢٢.[١١٦](الأرشيف البريطاني، وثيقة رقمF.O. 371/7717/6991/33/65)

نتيجة لتلك الأحداث دعا الشيخ الخالصي إلى الخروج في مظاهرات رفضاً للمعاهدة في محاولة منه للضغط على السلطات البريطانية والملك فيصل معاً. استجاب السكان في مدينة بغداد لطلب الشيخ الخالصي وخرجوا في مظاهرات كبيرة انطلقت من شارع الرشيد باتجاه منزل رئيس الوزراء عبدالرحمن الكيلاني النقيب إلا أن الأخير رفض استقبالهم.[١١٧](الفضلي، صلاح، ٢٠١١، ص ٢٠٣) عندئذ قرر الشيخ الخالصي ارسال وفد يتكون من ابنه الشيخ محمد الخالصي والشيخ محمد رضا الشبيبي وعبدالمحسن الجلبي وآخرون لمقابلة رئيس الوزراء عبدالرحمن الكيلاني. قابل الوفد رئيس الوزراء وبينوا له رفض الشعب العراقي للمعاهدة فوعدهم بعدم توقيع المعاهدة ما دام الشعب العراقي رافضاً لها.[١١٨](شبر، حسن، ١٩٩٠، ص ٣١٩)

أدرك الملك فيصل خطورة الموقف كما أدرك دور جعفر أبو التمن في إيصال المعلومات لعلماء الدين الشيعة بحكم العلاقة الوطيدة التي تربطه معهم. لذا طلب منه عدم حضور جلسات مجلس الوزراء ونصحه بمغادرة البلاد للراحة لبعض الوقت.[١١٩](الأرشيف البريطاني، وثيقة رقم F.O. 371/E7182/33/65) يمكن أن نستدرك أن الملك فيصل حاول مرة أخرى اللجوء إلى أسلوب المناورة السياسية من أجل منع وصول أخبار ما يحصل حول موضوع المعاهدة في مجلس الوزراء لعلماء الدين الشيعة خوفاً من حدوث خلاف أو صدام معهم. لم يستمع جعفر أبو التمن لكلام الملك فيصل وحضر اجتماع مجلس الوزراء الذي أقيم بتاريخ ٢٥ يونيو ١٩٢٢ والذي تم من خلاله التوقيع على قرار قبول المعاهدة لكن بشرط عدم التصديق عليها إلا بعد أن يتم الموافقة عليها من قبل البرلمان، وقد سجل جعفر أبو التمن

اعتراضه على معظم فقرات المعاهدة.[١٢٠](الأرشيف البريطاني، وثيقة رقم F.O. 371/E7182/33/65) وفي اليوم التالي قدم استقالته من الحكومة.[١٢١](الأرشيف البريطاني، وثيقة رقمF.O. 371/E7182/33/65)

نتيجة لتوقيع المعاهدة أعلن الشيخ محمد مهدي الخالصي أن بيعته للملك فيصل أصبحت لاغية بسبب إخلاله بالشروط التي تعهد بها أثناء البيعة.[١٢٢](الفضلي، صلاح، ٢٠١١، ص ٢٠٣) وفي ١٣ يوليو ١٩٢٢ قام مجموعة من علماء الدين الشيعة في مدينة النجف بإرسال مضبطة إلى رئيس الوزراء عبدالرحمن الكيلاني يرفضون من خلالها القرارات والمعاهدات والانتخابات التي لم تحصل على تأييد شعبي.[١٢٣](الجبوري، كامل، ٢٠٠٠، ص ٢١٨) كما تم عقد اجتماع حاشد في مسجد الهندي بمدينة النجف بتاريخ ٢٨ يوليو ١٩٢٢ حضره جمع من علماء الدين الشيعة ومختلف طبقات أبناء المدينة، وقد أعلنوا من خلال الاجتماع مقاطعة الانتخابات وعدم انتخاب أي شخص للمجلس التأسيسي.[١٢٤](الجنابي، عبدالستار، ٢٠١٠، ص ١١٨)

استمر التحريض بالنجف خاصة وذلك بسبب أهميتها من الناحية الدينية ضد السياسة البريطانية والملك فيصل الرامية إلى ربط العراق بقيود تبعده عن الاستقلال، كما اشتدت الحركة الرافضة للانتداب ومقاطعة المعاهدة المراد عقدها على أساسها. فعلى ضوء ذلك قام مجموعة من علماء الدين الشيعة في مدينة النجف ومن ضمنهم عيسى كمال الدين ومحمد جواد الجزائري ومحمد آل شيخ الدجيلي وغيرهم بكتابة مضبطة إلى الملك فيصل يرفضون من خلالها المعاهدة البريطانية العراقية والمعاهدات الأخرى.[١٢٥](الجبوري، كامل، ٢٠٠٠، ص ٢١٩) وفي ١١ أغسطس ١٩٢٢ تجمعت أعداد غفيرة من المعارضين في مدينة النجف للتظاهر ضد المعاهدة إلا أنهم اكتفوا بعقد مؤتمر في بيت المرجع أبو الحسن الأصفهاني حفاظاً على النظام العام. خلال عقد المؤتمر تم التأكيد على مطالب العراقيين السابقة وكتب المرجع أبو الحسن الأصفهاني كتاباً إلى الملك فيصل يخبره بذلك كما استدعى متصرف كربلاء وأبلغه بالقرارات.[١٢٦](شبر، حسن، ١٩٩٠، ص ٣٢٣)

بالإضافة إلى ذلك لعبت الأحزاب السياسية المدعومة من قبل علماء الدين الشيعة دوراً بارزاً في رفض المعاهدة والانتداب والتصعيد في مواجهة الملك فيصل من أجل إلغائها. فالحزب الوطني العراقي الذي أصبح جعفر أبو التمن سكرتيرا له،[١٢٧](Report on the Administration of Iraq,1924, p.16–18)

كان مدعوماً من الشيخ محمد مهدي الخالصي.[١٢٨](العمر، فاروق، ١٩٧٨، ص ٧٣) أما حزب النهضة الذي كان بقيادة أمين الجرجفجي و عبد الرسول كبه،[١٢٩](الأرشيف البريطاني، وثيقة رقمC.O.370/23/34943) فقد كان مدعوماً من السيد محمد الصدر.[١٣٠](العمر، فاروق، ١٩٧٨، ص ٧٣) لقد ساهم دعم السيد محمد الصدر والشيخ محمد مهدي الخالصي للحزبين إلى تقارب الأفكار بين الحزبين وتشكيل جبهة وطنية داخليه ترفض المعاهدة وتطالب الملك فيصل بإلغائها.

أدرك الملك فيصل قوة وخطورة المعارضة تحت قيادة علماء الدين الشيعة لذلك تجتب الصدام معهم وحاول أن يتقرب من زعماء العشائر الموالين لعلماء الدين الشيعة لأنهم يعتبرون القوة المسلحة لهم. فقد كانت العشائر العراقية تمتلك حوالي ١٠٠ ألف بندقية بينما تمتلك الحكومة حوالي ١٥ ألف بندقية،[١٣١](بطاطو، حنا، ٢٠١٨، ص ٧٤) وهذا الأمر يشكل هاجساً وتهديدً مباشراً لحكم الملك فيصل. لذا سعى الملك فيصل إلى التقرب من زعماء العشائر الموالين لعلماء الدين الشيعة حتى يخفف من شدة المعارضة أو إضعافها، فقدم لهم المساعدات المالية وأشرك بعضهم في مجلس الأعيان مثل السيد علوان الياسري وغيره، إلا أن المعارضة ظلت على قوتها وموقفها الرافض للانتداب.[١٣٢](شبر، حسن، ١٩٩٠، ص ٣٢٣)

في نفس الوقت الذي كان فيه الملك فيصل يتقرب من المعارضة كان حذر في التعامل مع الإنجليز ودائماً ما يلجأ إلى المناورة السياسية معهم من أجل خلق نوع من التوازن السياسي وعدم الخضوع لرغباتهم وآرائهم،[١٣٣](الأرشيف البريطاني، وثيقة رقم C.O.730/123/40465, C.O. 730/34/45078) حتى لا يقع في مواجهة مباشرة مع علماء الدين الشيعة والعشائر الموالية لهم مما قد يتسبب في زوال حكمه. لم يكن الملك فيصل يرغب في الوصول إلى طريق مغلق مع بريطانيا لأنه بالأساس هو الذي اقترح المعاهدة ولكن كان يرفض أن يكون الانتداب بصيغة معاهدة وتلك كانت نقطة الخلاف الجوهرية مع بريطانيا.[١٣٤](الأرشيف البريطاني، وثيقة رقم C.O.730/34/45078)

أصيب الملك فيصل بمرض الزائدة الدودية وتم إجراء عملية له. استغل المندوب السامي بيرسي كوكس غياب الملك وأعلن عن المعاهدة البريطانية العراقية المتعلقة بالانتداب. كما أعلن بأنه الشخص المسؤول عن الأمن والسلام

وقام بوضع حد للمعارضة؛ حيث قام بإغلاق الحزبين المعارضين واعتقال ونفي مجموعة من زعماء المعارضة من أبناء علماء الدين الشيعة إلى جزيرة هنجام.[١٣٥](مذكرات سندرسن، ١٩٨٢، ص ٩٠)

بعد شفاء الملك فيصل من مرضه أعلن عن إعجابه ورضاه بالإجراءات التي اتخذها المندوب السامي السير بيرسي كوكس لحماية المصلحة العامة والحفاظ على النظام والأمن.[١٣٦](الحسني، عبدالرزاق، ١٩٨٨، ص ١٢٨) إن تأييد الملك فيصل لإجراءات المندوب السامي مباشرة بعد شفائه من العملية دلالة واضحة أنه طوال تلك الفترة كان يستخدم أسلوب المناورة السياسية ولا يريد اتخاذ أي قرار يعكر صفو العلاقة بينه وبين علماء الدين الشيعة أو العلاقة مع الإنجليز مما قد يتسبب في زوال حكمه، لكن بعد اتخاذ القرار من قبل المندوب السامي السير بيرسي كوكس ومعرفته بردت الفعل التي كان متخوفاً منها بدأ بشكل فعلي في مسايرة الإنجليز مما تسبب في وقوع الصدام المباشر بينه وبين علماء الدين الشيعة.

- **الخلاف بين فيصل وعلماء الدين الشيعة:**

كان المجلس التأسيسي يمثل خطوة أساسية في سياسة الإنجليز والملك فيصل على حد سواء، فالمعاهدة لا تعتبر سارية المفعول إلا بعد أن يصادق عليها المجلس وهذا يعني أن الإنجليز سيظلون في انتظار إجراءات الانتخابات وعقد جلسات للمجلس حتى تأخذ سياستهم شكلاً قانونياً على ضوء المعاهدة. أما الملك فيصل فقد كان يريد ممارسة سلطاته الدستورية في البلاد وهذا الأمر لن يتم إلا بعد أن يسن القانون الأساسي في المجلس التأسيسي. لذا كان يهمه أيضاً إجراء الانتخابات بأسرع وقت ممكن.

على ضوء هذه الحقائق قرر مجلس الوزراء في ١٧ أكتوبر ١٩٢٢ اتخاذ التدابير اللازمة للشروع في خطوته هذه وقدم قراره إلى الملك ليصدر إرادته الملكية بهذا الخصوص. وفي ١٩ أكتوبر أصدر الملك إرادته إلى المجلس الوزاري ليقرر دستور المملكة العراقية وقانون انتخاب مجلس النواب والمعاهدة العراقية. كما حدد موعد الانتخاب في ٢٤ أكتوبر ١٩٢٢ طبقاً للنظام المؤقت الصادر في ٢٤ أبريل ١٩٢٢ وكلف وزير الداخلية عبدالمحسن السعدون للقيام بالمهمة.[١٣٧](الحسني، عبدالرزاق، ١٩٨٨، ص ١٤٧)

بعد تكليف عبدالمحسن السعدون بالمهمة قام على الفور بإصدار تعليمات إلى موظفي الدولة يأمرهم بالتزام الحياد خلال عملية الانتخابات، لكن في نفس الوقت أصدر تعليمات سرية إلى متصرفي الألوية مناقضة لما أعلنه وزير الداخلية عبدالمحسن السعدون حول حياد الحكومة في الانتخابات، فقد أمرهم بأن من واجبهم أن يوضحوا للناس ضرورة اختيار المرشحين الذين سيصوتون على المعاهدة العراقية البريطانية.[١٣٨](الأرشيف البريطاني، وثيقة رقم C.O. 730/25/574) كما صدرت أوامر إلى المفتشين البريطانيين في الأولوية بضرورة الضغط على المتصرفين لضمان فوز المرشحين المؤيدين لهذه الاتفاقية.[١٣٩](Burgoyne, Elizabeth, 1961, p.273-274) إن هذا الأمر يؤكد ان الإنجليز والحكومة العراقية كانوا يسعون معاً إلى تنفيذ أجندتهم ومصالحهم الخاصة من خلال هذه الانتخابات دون النظر لمصالح الشعب العراقي.

عادت المعارضة تحت قيادة علماء الدين الشيعة بقوة لمواجهة هذه الخطوة في محاولة لإفشال عملية الانتخابات. فبعد أسبوعين من بدأ الانتخابات أصدر مجموعة من علماء الدين الشيعة تحت قيادة الشيخ الخالصي فتاوى بمقاطعة الانتخابات؛ حيث صدرت فتاوى في كل من النجف وكربلاء والكاظمية موجهة لمسلمين العراق حول حرمة المشاركة في الانتخابات لأنها ضد رغبات الشعب.[١٤٠](الأرشيف البريطاني، وثيقة رقم F.O 371/7772/E13677,E14415) كما لعب علماء الدين الشيعة في مدينة النجف كل من السيد أبو الحسن الأصفهاني والميرزا محمد حسين النائيني ومحمد مهدي الخراساني دوراً بارزاً في إفشال الانتخابات من خلال الفتاوي التي أصدروها والتي تحرم المشاركة في عملية الانتخابات. لم تكن هذه الفتاوي موجهة ضد عملية الانتخابات بحد ذاتها بل أيضاً ضد المشرفين عليها وذلك خوفاً من عملية التزوير.[١٤١](الجنابي، عبدالستار، ٢٠١٠، ص ١٣١) وقد أيدهم مجموعة من علماء الدين الشيعة في كربلاء والكاظمية وعلى رأسهم الشيخ الخالصي وحسن الصدر ومحمد مهدي الصدر ومحمد مهدي الموسوي ومحمد إسماعيل أسد الله وغيرهم.[١٤٢](الجنابي، عبدالستار، ٢٠١٠، ص ١٣١) ولكي تأخذ الفتاوى الدينية طابعاً وطنياً بعيداً عن الطائفية فإن فتوى الشيخ الخالصي وفتاوى علماء الدين الآخرين في مختلف المناطق قد أرسلت إلى الحاج كاظم أبو التمن من أجل تقديمها لعلماء الدين السنة للتوقيع عليها وقد وافقوا على ذلك.[١٤٣](الأرشيف البريطاني، وثيقة رقم F.O. 371/7772/E13677) كما أيد مجموعة من

علماء السنة في الموصل وبعض المسيحيين فتاوى علماء الدين الشيعة.[١٤٤](الفضلي، صلاح، ٢٠١١، ص ٢١١) وبذلك نجح علماء الدين الشيعة في توحيد المطالب وإفشال أي محاولة لإثارة الطائفية. لم تقف الأمور عند هذا الحد حيث تم لصق منشورات في الشوارع تحرض السكان على عدم الاشتراك في الانتخابات وتذكرهم بفتاوى علماء الدين التي تقضي بحرمة الانتخابات.[١٤٥](الجنابي، عبدالستار، ٢٠١٠، ص ١٣١-١٣٢)

أمام هذه الحالة حاولت الحكومة استرضاء علماء الدين الشيعة،[١٤٦](الأرشيف البريطاني، وثيقة رقم F.O. 371/7772/E14636) لكنهم أعلنوا رفضهم وطالبوا بإطلاق حرية الصحافة والاجتماعات العامة وانسحاب المفتشين الإداريين البريطانيين في الأولوية والسماح للأحزاب السياسية.[١٤٧](الأرشيف البريطاني، وثيقة رقم C.O. 730/38/8360)

نتيجة لذلك قدم رئيس الوزراء عبدالرحمن الكيلاني استقالته من الوزارة بسبب فشله في مواجهة أزمة الانتخابات بتاريخ ١٦ نوفمبر ١٩٢٢ أي بعد فترة قصيرة من صدور فتاوى علماء الدين الشيعة وكلف الملك فيصل عبدالمحسن السعدون لتأليف الحكومة الجديدة بتاريخ ١٨ نوفمبر ١٩٢٢.[١٤٨](الجنابي، عبدالستار، ٢٠١٠، ص ١٣٢) لم تتسبب فتاوى علماء الدين الشيعة في استقالة الحكومة فقط بل تسببت أيضاً في استقالت الهيئة التفتيشية المشرفة على الانتخابات في كل من كربلاء والنجف والكوفة.[١٤٩](الأرشيف البريطاني، وثيقة رقم F.O. 371/7727/E14414) كما أن متصرف مدينة كربلاء قد أعلن أن الانتخابات في جميع أنحاء اللواء قد وصلت إلى طريق مسدود وأصبح من المستحيل تشكيل هيئة تفتيشية جديدة. وفي الكاظمية أعلن المختارين أنهم غير قادرين على جمع الناخبين لانتخاب هيئة تفتيشية.[١٥٠](الأرشيف البريطاني، وثيقة رقم F.O.371/772/E1436) وفي الحلة توقفت الانتخابات تماماً.[١٥١](الأرشيف البريطاني، وثيقة رقمC.O. 750/38/8360) وهكذا نجح علماء الدين الشيعة من خلال سلطتهم الدينية المتمثلة بالفتاوي الدينية بالضغط على الحكومة مما تسبب في استقالتها. كما نجحوا في إفشال العملية الانتخابية.

على الرغم من استقالة حكومة عبدالرحمن الكيلاني وفشل العملية الانتخابية إلا أن علماء الدين الشيعة استمروا بإصدار الفتاوى التي تحرم الانتخابات بحجة أن الحكومة لم تستجب لمطالبهم التي قدموها للحكومة السابقة.

فقد أصدر كل من السيد أبو الحسن الأصفهاني والميرزا محمد حسين النائيني فتاوى تحرم المشاركة في الانتخابات. كما أصدرت الهيئة العلمية في النجف فتوى بعدم جواز الانتخاب وأن من انتخب فقد خرج من الإسلام.[١٥٢](الجنابي، عبدالستار، ٢٠١٠، ص ١٣٤)

بعد أن أصبح عبدالمحسن السعدون رئيساً للوزراء ووزيراً للداخلية وجد أن من غير الممكن إجراء الانتخابات في الوقت الحالي بسبب المعارضة الشرسة من قبل علماء الدين الشيعة وقوة تأثيرهم ونفوذهم على الشارع العراقي. لذا حاول كسب الرأي العام وإعادة سير الانتخابات من خلال إعلان الحكومة عزمها عن ضمان الحرية التامة في الانتخابات ودعم حرية الصحافة والسماح بتشكيل الأحزاب والسماح بعودة المنفيين.(الأرشيف البريطاني، وثيقة رقم .C.O 371/7772/E14415) وفي ٣٠ أبريل ١٩٢٣ تم توقيع بروتوكول بين بريطانيا والحكومة العراقية لتقليص مدة المعاهدة إلى أربع سنوات بدلا من خمسة وعشرين سنة.[١٥٣](الجبوري، كامل، ٢٠٠٩، ص ٢٣٥) إن هذه الإجراءات ما هي إلا محاولة من قبل عبدالمحسن السعدون لإضعاف تماسك ووحدة المعارضة على اعتبار أن هذه الإجراءات سترضي البعض وبالتالي تدفعهم إلى ترك المعارضة. كما يتضح أن عبدالمحسن السعدون كان لا يريد الاستعجال في إجراء الانتخابات قبل القيام ببعض الإجراءات التي تساهم في نجاح عملية الانتخابات.

لم يستجب علماء الدين الشيعة لتلك المحاولات وأصروا على موقفهم الرافض للانتخابات لأن البلاد لا تزال تحت سيطرة المفتشين الإداريين البريطانيين في الألوية.[١٥٤](البصير، محمد، ١٩٢٤، ص ٤٨٩-٤٩٠-٥٠١). كما استمروا في اصدار الفتاوى والبيانات التي تحرم المشاركة في الانتخابات. ففي مدينة الكاظمية نقض الشيخ الخالصي بيعته للملك فيصل وذلك خلال اجتماع حاشد عقد في مدرسته. كما عزز هذا الموقف وأصدر فتوى تحرم الدخول في الوظائف الحكومية.[١٥٥](شبر، حسن، ١٩٩٠، ص ٣٣٥) وبذلك فقد الملك فيصل الشرعية الدينية التي كان يستمدها من الشيخ الخالصي وساهمت في وصوله للحكم في عام ١٩٢١. أيضاً أكد كل من السيد أبو الحسن الأصفهاني والميرزا محمد حسين النائيني ومحمد مهدي الخراساني حرمة الدخول بالانتخابات وأنهم لم يغيروا من موقفهم الرافض لهذه المسألة. كما أصدر العديد من العلماء مثل على حسين الشيرازي ومهدي المراياتي وإسماعيل الأسدي وآخرين

فتاوى مشابه لهم.[١٥٦](الجنابي، عبدالستار، ٢٠١٠، ص ١٣٨-١٣٩) وبذلك كان هناك اجماع من غالبية علماء الدين الشيعة بحرمة الانتخابات.

لم يتوقف الأمر عند اصدار الفتاوى بل أرسل السيد أبو الحسن الأصفهاني كتاباً إلى رؤساء وسادات منطقة الشامية في ١٢ يونيو ١٩٢٣ يبلغهم من خلال الكتاب باستمرار حرمة الانتخابات.[١٥٧](الجنابي، عبدالستار، ٢٠١٠، ص ١٤١) إن السيد أبو الحسن الأصفهاني كان يهدف من خلال هذا الكتاب إلى منع زعماء العشائر من تغيير موقفهم الرافض للمشاركة بالانتخابات خاصة بعد أن لجأت الحكومة إلى سياسة تفكيك المعارضة عن طريق استقطاب زعماء العشائر الموالين لعلماء الدين الشيعة بعد اصرار علماء الدين الشيعة على التمسك بموقفهم الرافض للانتخابات على الرغم من جميع المحاولات من قبل الحكومة. ومما يؤكد على ذلك تواصل الملك فيصل بنفسه مع قادة ثورة العشرين مثل عبدالواحد الحاج سكر وشعلان أبو الجون وعلوان الياسري وغيرهم في محاولة لاسترضائهم والتوسط لدى علماء الدين الشيعة لاستئناف الانتخابات.[١٥٨](البصير، محمد، ١٩٢٤، ص ٥٠٠- ٥٠٢) كما قام الملك فيصل بزيارة إلى الألوية الجنوبية بتاريخ ١٨ يونيو ١٩٢٣ وخلال زيارته ألقى خطب في كل من البصرة والناصرية والحلة مؤكداً خلالها على أهمية انعقاد المجلس التأسيسي وأن فكرة رفضه تعتبر فكرة غير ناضجة ولا تستند إلى أي حقيقة.[١٥٩](فرج، لطفي، ١٩٧٩، ص ٨٧) كما استطاع الملك استمالة بعض زعماء العشائر المعارضين للانتخابات من خلال منحهم امتيازات.[١٦٠](الرهيمي، عبدالحليم، ١٩٨٥، ص ٢٩٦)

- **ردة فعل الملك فيصل وإجراءات ضد موقف علماء الشيعة:**

إزاء اصرار وتمسك علماء الدين الشيعة في مختلف مناطق العراق بموقفهم الرافض للانتخابات أصبح الملك فيصل عازماً على تحطيم سلطتهم من خلال إجبارهم على مغادرة البلاد. وكان الملك فيصل على الأقل قد فكر بهذه الخطوة منذ أبريل ١٩٢٣. كما دعا إليها رئيس الوزراء عبدالمحسن السعدون في نوفمبر ١٩٢٢؛حيث نظر إلى علماء الدين الشيعة على أنهم أجانب في العراق وليس لهم التدخل في السياسة العراقية، أما إذا أرادوا العمل في السياسة فالواجب أن يتجنسوا بالجنسية العراقية وإلا فإن الحكومة العراقية لها الحق في إبعادهم عن البلاد. وفي يونيو ١٩٢٣ فكر المسؤولون البريطانيون في هذا الجانب على أنها الخطوة التي ستساعدهم على إجراء انتخابات المجلس

التأسيسي. قامت الحكومة بإدخال تعديلات على قانون الهجرة المعمول به في ٩ يونيو ١٩٢٣ والذي يجيز إبعاد الأجانب الذين يمارسون نشاطاً معادياً للحكومة. كما نشرت مقالات في صحيفة العاصمة البغدادية تدعو إلى اتخاذ إجراء ضد أولئك العملاء الذين لا ينتمون إلى العراق.[١٦١](الأرشيف البريطاني، وثائق رقم F.O. 371/9009/4743; 371/9009/5237) وهكذا كان هناك إجماع بالرأي من قبل كل من الملك فيصل ورئيس الوزراء عبدالمحسن السعدون والإنجليز على إبعاد علماء الدين الشيعة الذين كانوا يعارضون الانتخابات لأنهم كانوا العائق أمام نجاحها.

نتيجة لذلك في ٢١ يونيو ١٩٢٣ تم إلقاء القبض على ولدي الشيخ الخالصي وابن اخته وسلمان القطيفي عندما كانوا يحاولون لصق فتاوى على أبواب مساجد الكاظمية.[١٦٢] Report on the Administration of Iraq, 1924, p10) بسبب هذا الاعتقال أمر الشيخ الخالصي بإغلاق الأسواق في مدينة بغداد احتجاجا على ذلك. وجدت الحكومة في هذا الأمر فرصة لاعتقال الشيخ الخالصي، فتم اعتقاله في ٢٦ يونيو ١٩٢٣ ونفيه إلى الخارج باعتبارهم ممن يحملون الجنسية الإيرانية.[١٦٣](الأرشيف البريطاني، وثيقة رقم F.O.371/9046/E6758) وقد حضي هذا الإجراء بتأييد من الملك فيصل.[١٦٤](البصير، محمد، ١٩٢٤، ص ٥٠٥) لذا يمكن القول أن علماء الدين الشيعة كانوا العقبة الأولى في إقامة الانتخابات وتشكيل المجلس التأسيسي لذلك قرروا استبعادهم عن المشهد السياسي.

كان لاعتقال ونفي الخالصي تأثير في كل من الكاظمية والنجف وكربلاء؛ حيث نظمت الاحتجاجات والمظاهرات المناوئة للحكومة لكن في نهاية المطاف نجحت الحكومة في السيطرة عليها.[١٦٥](شبر، حسن، ١٩٩٠، ص ٣٤٠) كما وصلت أخبار الاعتقال والنفي إلى علماء الدين الشيعة في مدينة النجف فعقدوا اجتماع في منزل السيد أبو حسن الأصفهاني، وقد حضره عدد كبير من العلماء ولعل من أهمهم السيد محمد علي بحر العلوم والشيخ محمد جواد الجواهري والميرزا مهدي الخراساني والشيخ عبدالكريم الجزائري وغيرهم، وقد أيد الحاضرون فكرة السيد الأصفهاني بترك العراق والهجرة إلى إيران كاحتجاج وردت فعل على اعتقال ونفي الخالصي.[١٦٦](الجنابي، عبدالستار، ٢٠١٠، ص ١٤٣) وقد ذكر في التقرير البريطاني المرفوع لعصبة الأمم لعامي ١٩٢٣-١٩٢٤ أن رجال الدين

الإيرانيين المتواجدين في العراق قد نظموا هجرة جماعية إلى إيران بقيادة السيد أبو الحسن الأصفهاني والنائيني كاحتجاج على نفي الخالصي، إلا أن بعضهم لم يتمكن من اكمال رحلته بينما أكمل الباقون رحلتهم بمساعدة الحكومة العراقية. وقد احتجت الحكومة الإيرانية على هذا الرحيل الجماعي، إلا أن الحكومة العراقية أكدت لها بأن هؤلاء سيسمح لهم بالعودة إلى العراق بعد أن ينتهي المجلس التأسيسي من عمله باستثناء الخالصي.[١٦٧](الأرشيف البريطاني، وثيقة رقم، F.O.371/9046/E6932) خلال تواجد الخالصي في إيران قام ابنه الشيخ محمد بتشكيل جمعية للدفاع عن العراق باسم "الممثلون السامون لما بين بالنهرين". قامت هذه الجمعية بأعمال كبيرة لخدمة القضية العراقية مثل إرسال البرقيات إلى كافة الحكومات والمجاميع الدولية والحركات والشخصيات الإسلامية وطرح القضية العراقية في مجلس الشورى الإيراني. خلال طرح القضية في مجلس الشورى دافع السيد حسن المدرس وهو أحد المجتهدين وزعيم المعارضة عن العراق وطالب برفع الظلم عنهم. كما نظم الشيخ محمد ابن الشيخ الخالصي المسيرات والمظاهرات في شوارع طهران وعقد اجتماعاً كبيراً في طهران موجه ضد بريطانيا وسياستها في العراق.[١٦٨](الدباغ، هشام، ١٩٩٨، ص ١٤٣-١٤٥) لكن بعد وصول محمد رضا بهلوي إلى السلطة في إيران قام على الفور باعتقال ابن الشيخ الخالصي وسجنه ومنعه من ممارسة أي نشاط سياسي.[١٦٩](الدباغ، هشام، ١٩٩٨، ص ١٤٨-١٤٩)

تسببت عملية نفي الشيخ الخالصي وهجرة بعض علماء الدين الشيعة البارزين إلى ضعف القوى المعارضة للسياسة الحكومية وإصابتها بالشلل التام بسبب عزل قيادتها الدينية عنها والذين يعتبرون المحرك الأساسي لما يمتلكونه من قوة ونفوذ متمثلة بالفتوى الدينية وشيوخ العشائر الموالين لهم.

بعد ترحيل علماء الدين الشيعة إلى إيران تهيأت الظروف للحكومة لاستئناف عملية الانتخابات، فعقد مجلس الوزراء جلسة له في ٧ يوليو١٩٢٣ وقرر البدء بالانتخابات بتاريخ ١٢ يوليو ١٩٢٣. وعلى الرغم من نفي العلماء كان هناك معارضة بسيطة للانتخابات في بعض المناطق.[١٧٠] Report on the Administration of Iraq, 1924, (p.30) فعلى سبيل المثال في مدينة النجف حرر بعض علماء الدين مضبطة تدعو إلى عدم المشاركة بالانتخابات لكن لم يكن لها تأثير قوي على سير العملية الانتخابية.[١٧١](الجنابي، عبدالستار، ٢٠١٠، ص ١٥٥) وفي الكاظمية تم تعليق منشورات في الأسواق تُذكر السكان بفتوى العلماء حول حرمة المشاركة الانتخابات. أما في مدينة

بغداد فقد رفض بعض الذي انتخبوا لعضوية الهيئة التفتيشية الالتحاق بها فتم إيجاد بدائل عنهم.[١٧٢](الأرشيف البريطاني، وثيقة رقم C.O. 730/41/43775) وفي قضاء الحي بلواء الكوت وضع ٨١٧ ناخباً أوراقاً في صناديق الاقتراع كتب عليها عبارة حرام بدلاً من أسماء المرشحين.[١٧٣](الأرشيف البريطاني، وثيقة رقم C.O.730/42/48109) وهكذا نجحت الحكومة العراقية والانجليز والملك فيصل في تنفيذ رغبتهم بإنشاء المجلس التأسيسي من خلال إبعاد علماء الدين الشيعة وتحييدهم عن الساحة السياسية.

بعد نجاح خطة الحكومة العراقية بتشكيل المجلس التأسيسي أراد الملك فيصل استرضاء علماء الدين الشيعة المنفيين وخاصة الذين أخرجوا طوعاً إلى إيران وذلك من أجل خلق حالة من التوازن السياسي الداخلي. لذا قام بنفسه بالتواصل معهم.[١٧٤](الأرشيف البريطاني، وثيقة رقم F.O.371/9012/E11989) كما قام الملك فيصل بعقد اجتماع سري بطلب منه مع بعض علماء الدين الشيعة في مدينة النجف بتاريخ في ١١ ديسمبر ١٩٢٣ أثناء زيارته لمدينة النجف. خلال الاجتماع تمت مناقشة المطاليب والضمانات التي تقدم مقابل إعلان الفتوى المرسلة من المجتهدين المهاجرين لإيران والقاضية برفع تحريم الانتخابات وشرعية الانتخابات والتي لخصوها بضرورة الحفاظ على حقوق أبناء العراق واستقلال المملكة وانهاء الانتداب وضرورة استدعاء العلماء.[١٧٥](الجنابي، عبدالستار، ٢٠١٠، ص ١٥٦) ولما كانت وزارة عبدالمحسن السعدون هي التي نفذت عملية الابعاد لعلماء الدين الشيعة، فقد كان من الضروري أن تستقيل الوزارة لاسترضاء علماء الدين المنفيين وأتباعهم في جنوب العراق. (Report on the Administration of Iraq, 1924, p.17)[١٧٦] فاستغل الملك فيصل فشل وزارة عبدالمحسن السعدون في معالجة الأزمة الاقتصادية وطالبه بالاستقالة فقدمها بتاريخ ١٥ نوفمبر ١٩٢٣ وتم تكليف جعفر العسكري بتشكيل الوزارة الجديدة فتم تشكيلها في ٢٦ نوفمبر ١٩٢٣.[١٧٧](الجنابي، عبدالستار، ٢٠١٠، ص ١٥٦) بعد تشكيل الحكومة الجديدة ببضعة أشهر عاد علماء الدين الشيعة المنفيين إلى العراق باستثناء الخالصي بعد أن تعهدوا بعدم المشاركة أو التدخل بالنشاط السياسي بشكل نهائي.[١٧٨] (Report on the Administration of Iraq, 1924, p.17) ولعل أهم العلماء الذين وقعوا على كتاب عدم المشاركة في أي نشاط سياسي هم السيد أبو الحسن الأصفهاني و الميرزا النائيني والسيد عبدالحسين الطباطبائي والسيد حسن الطباطبائي.[١٧٩](الوردي، علي،

٢٠٠٥، ص ٢٦٢-٢٦٣) وهكذا نجح فيصل في تشكيل المجلس التأسيسي الذي يمنحه الصلاحيات الدستورية وتمكن من خلق حالة من التوازن السياسي الداخلي ومنع بشكل قاطع تدخل علماء الدين الشيعة في السياسة. كما استطاع أن يبين للشعب بشكل عام أن الدولة قوية وتستطيع أن تفرد إرادتها في أي وقت وخلال أي حدث.

استمر علماء الدين الشيعة في عزلتهم السياسية نتيجة توقيعهم للتعهد منذ وصولهم إلى العراق في ٢١ أبريل ١٩٢٤ إلى وفاة الملك فيصل في ٨ سبتمبر ١٩٣٣ فخلال هذه الفترة اقتصر نشاطهم على الجانب الديني والتوعوي فقط دون التدخل بالجانب السياسي، ولكن بعد وفاة الملك فيصل وتولي ابنه الملك غازي حكم العراق (١٩٣٣ – ١٩٣٩) عادوا مرة أخرى للمشاركة والتدخل في الشؤون السياسية العراقية.

- **الخاتمة:**

تنقسم العلاقة بين الملك فيصل وعلماء الدين الشيعة بالعراق إلى ثلاث مراحل وهي مرحلة الوئام ومرحلة الخلاف والصدام ومرحلة الانعزال وذلك خلال الفترة الممتدة من عام ١٩١٨ إلى ١٩٣٣. بدأت المرحلة الأولى من هذه العلاقة في عام ١٩١٨، وتحديداً عندما قررت السلطات البريطانية التي كانت تحتل العراق في ذلك الوقت إجراء استفتاء لسكان العراق حول مستقبل الحكم في العراق. فخلال عملية الاستفتاء طالب مجموعة من علماء الدين الشيعة والموالين لهم من زعماء العشائر بتعيين أحد أبناء الشريف حسين والذي من ضمنهم فيصل كحاكم للعراق. لقد لعبت القواسم المشتركة بين فيصل وعلماء الدين الشيعة والموالين لهم كالدين واللغة والعادات والتقاليد إلى جانب انتماء الشريف حسين وأبناؤه إلى الأسرة الهاشمية التي ترجع بالنسب إلى الرسول محمد (ص) دوراً مهماً بالمطالبة بتعيين أحد أبناء الشريف حسين كحاكم للعراق وقد ساهم هذا الأمر في بناء بوادر علاقة جيدة بين فيصل وعلماء الدين الشيعة بالعراق.

تطورت هذه العلاقة بشكل ملحوظ ما بين عامي ١٩١٩ –١٩٢٠ بسبب التعاون المشترك بين فيصل وعلماء الدين الشيعة والموالين لهم في مسألة القضية العراقية المتمثلة بالاستقلال؛ حيث وافق فيصل على طلب علماء الدين الشيعة الموالين لهم بالدفاع عن القضية العراقية وطرحها في المحافل والمؤتمرات الدولية. لقد كان فيصل يسعى من خلال ذلك إلى توطيد علاقته بشكل أكبر مع علماء الدين الشيعة لمعرفته بدورهم السياسي ونفوذهم القوى داخل العراق

وهذا الأمر بدوره سيساهم بدعمه عندما يعلن عن رغبته أو يتم اختياره كحاكم للعراق. استمرت العلاقة الجيدة بين الطرفين ووصلت إلى مرحلة متقدمة حينما طالب عدد من علماء الدين الشيعة بتعيين فيصل حاكماً للعراق وقدموا له الدعم والتأييد وخاصة مبايعة الشيخ محمد مهدي الخالصي وغيره من العلماء. وقد ساهم هذا الأمر بشكل فعلي في وصول فيصل لحكم العراق في ٢٣ أغسطس ١٩٢١، وبذلك انتهت المرة الأولى من هذه العلاقة.

بدأت المرحلة الثانية من هذه العلاقة وهي مرحلة الخلاف والصدام بعد وصول فيصل للحكم في عام ١٩٢١ مباشرة؛ حيث رفض مجموعة من علماء الدين الشيعة الانتداب البريطاني وطالبوا بالاستقلال الكامل للعراق، واستخدموا نفوذهم وسلطتهم من أجل الضغط على الملك فيصل لإلغاء الانتداب والحصول على الاستقلال الكامل للعراق. خلال هذه المرحلة سعى فيصل إلى عدم الصدام أو الخلاف مع علماء الدين الشيعة لعلمه بنفوذهم وسلطتهم. لذا لجأ إلى أسلوب المناورة السياسية حتى لا يصل إلى الصدام مما قد يتسبب في زوال حكمه.

لم يستمر الأمر طويلاً ووقع الصدام بين الطرفين بشكل مباشر حول موضوع المجلس التأسيسي؛ حيث قام عدد علماء الدين الشيعة باستخدام نفوذهم بتحريم الانتخابات. كما قام الخالصي بنقض بيعة الملك فيصل. في نهاية المطاف وجد الملك فيصل أنه ليس بمقدوره انجاح انتخابات المجلس التأسيسي إلا من خلال تحييد علماء الدين الشيعة وإضعاف نفوذهم. لذا قام بالاتفاق مع رئيس الوزراء عبدالمحسن السعدون وبتأييد من الإنجليز بنفي علماء الدين إلى ايران. ساهمت عملية نفي علماء الدين الشيعة بإضعاف المعارضة ونجاح العملية الانتخابية وبذلك تحقق ما كان يسعى إليه الملك فيصل والانجليز. لكن على الرغم من فشلل المعارضة إلا أنها نجحت في تقليص مدة الانتداب إلى أربع سنوات.

أما المرحلة الأخيرة وهي مرحلة العزلة السياسية فقد بدأت في عام ١٩٢٤ عندما عاد علماء الدين الشيعة المنفيين إلى العراق بعد أن تعهدوا خطياً للملك فيصل بعدم المشاركة في العمل السياسي بشكل نهائي. استمر علماء الدين الشيعة بالعزلة السياسية منذ عام ١٩٢٤ إلى وفاة الملك فيصل في عام ١٩٣٣ واكتفى دورهم فقط على الجانب الديني والتوعي. وبذلك نجح فيصل في تحييد علماء الدين الشيعة واستطاع أن يبين للشعب بشكل عام أن الدولة قوية وتستطيع أن تفرد إرادتها وسلطتها في أي وقت وخلال أي حدث، لكن هذه المسألة خلقت لدى العقلية الشيعية بالعراق

فكرة بأنهم مهمشين ومستعبدين من المشاركة بالعملية السياسية وهذا الأمر كان له انعكاسات على الأحداث السياسية في العراق من قبل علماء الدين الشيعة والموالين لهم بعد وفاة الملك فيصل في عام ١٩٣٣.

- المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر:

اللغة العربية:

الكتب:

- آل طعمه، عبدالوهاب، كربلاء في التاريخ، ط ١، مطبعة الشعب، بغداد، ١٩٣٥.
- البصير، محمد مهدي، تاريخ القضية العراقية، ط ١، مطبعة الفلاح، بغداد، ١٩٢٤.
- الجبوري، كامل، وثائق الثورة العراقية الكبرى ومقدماتها ونتائجها ١٩١٤-١٩٢٣، دار المؤرخ العربي، بيروت، ٢٠٠٠.
- الحسني، عبدالرزاق، الثورة العراقية الكبرى، ط ٥، مطبعة دار الكتب، بيروت، ١٩٨٢.
- الحسني، عبدالرزاق، تاريخ الوزرات العراقية، ط ٧، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٨٨.
- الحسني، عبدالرزاق، ثورة النجف بعد مقتل الكابتن مارشال، ط ١، بغداد، ١٩٧٢.
- الحصري، ساطع، يوم ميسلون: صفحة من تاريخ العرب، ط ١، دار الاتحاد، بيروت، ١٩٤٥.
- الحلي عبدالحسين، شيخ الشريعة الأصفهاني قيادته في ثورة العراقية الكبرى سنة ١٩٢٠ ووثائقه السياسية، تحقيق وجمع كامل الجبوري، ط١، دار القارئ، قم، ٢٠٠٦.
- الريحاني، أمين، فيصل الأول، ط ٢، دار الريحاني، بيروت ١٩٥٨.
- الفرعون، مزهر، الحقائق الناصعة في الثورة العراقية ١٩٢٠ ونتائجها، ط ٢، مؤسسة البلاغ، بيروت، ١٩٩٥.

- مذكرات السيد محسن أبو طبيخ ١٩١٠ – ١٩٦٠ خمسون عاماً من تاريخ العراق السياسي الحديث، جمع وتحقيق جميل أبو طبيخ، ط ١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠١.
- مذكرات سندرسن باشا طبيب العائلة المالكة في العراق ١٩١٨ – ١٩٤٦، ترجمة سليم طه التكريتي، ط ٢، منشورات مكتبة اليقظة العربية، بغداد، ١٩٨٢.
- مذكرات سيد حسين كمال الدين، جمع وإعداد كامل الجبوري، ط ١، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٧.

اللغة الإنجليزية:

- **الوثائق البريطانية:**

مكتب سجلات الهند (**Indian Office Record**) في المكتبة البريطانية قسم الدراسات الآسيوية الأفريقية (**Asian and African Studies**) المملكة المتحدة:

- **IOR/L/PS/18/B273**
- **IOR/L/PS/11/21**
- **IOR/L/PS/732/1**

الأرشيف البريطاني **National British Archive**: وثائق مكتب الحرب (**War Office**)

- **W.O. 33/988**

الأرشيف البريطاني **National British Archive**:وثائق مكتب الخارجية (**Foreign Office**)

- **F.O.141/444/ 12215**
- **F.O. 311/4150/5394**
- **F.O. 311/4150/5394**
- **F.O. 371/ 5231/E.1132**

- **F.O. 371/7772/E13677**
- **F.O. 371/7727/E14415**
- **F.O. 371/7772/E1436**
- **F.O. 371/7772/E14636**
- **F.O. 371/9009/4743**
- **F.O. 371/9009/5237**
- **F.O.371/9046/E6785**
- **F.O. 371/9046/E6922**
- **F.O. 882/23/3133**
- **F.O. 882/23/3505**

الأرشيف البريطاني **National British Archive**:وثائق مكتب الاستعمار (**Colonial Office**)

- **C.O. 370/23/34943**
- **C.O. 730/123/40465**
- **C.O. 730/34/45078**
- **C.O. 730/34/45078**
- **C.O. 730/25/5743**
- **C.O. 730/38/8360**
- **C.O. 750/38/8360**
- **C.O.730/41/43775**
- **C.O.730/42/48109**

وثائق الحكومة البريطانية (**Document of British Government**):

- **Report on the Administration of Iraq, (Annual Report by the British Government to the Council of the League of Nation during Mandate).**

  April 1922 – March 1922 (H.M.S.O.,1922)

  April 1923 – December 1924 (H.M.S.O.,1925)

الكتب الأجنبية:

- **Bell, Gertrude, *Review Of The Civil Administration Of Mesopotamia; Iraq. Civil Commissioner* (London, 1920).**
- **Lady Bell, *The Letters of Gertrude Bell*, (London: Ernest Benn Limited, 1947).**
- **Jarman, Robert, *Iraq Administration Report 1914–1932* (Cambridge Archive Editions, 1992).**
- **Rush Alan, *Record of Iraq 1914–1966*, (London, Cambridge Archive Edition, 2001).**
- **Wilson Arnold, *Mesopotamia 1917–1920 A Clash of Loyalties: A Personal and Historical Record* (London, Oxford University Press, 1930).**
- **Wilson, Arnold, *Loyalties Mesopotamia 1917–1920* (London, Oxford University Press, 1936).**
- **C.E. Callwell, *The Life of Sir Staley Maude*, (London, Constable and Co., 1920).**

الصحافة الأجنبية:

- **The Times 16 AUG 1920.**
- **The Times 19 Nov 1920.**

ثانياً: المراجع:

اللغة العربية:

الكتب:

- **الأمين، محسن، أعيان الشيعة، ط ١، دار المعارف للمطبوعات، بيروت، ١٩٨٣**
- **بطاطو، حنا، الشيخ والفلاح في العراق ١٩١٧ – ١٩٥٨، ترجمة صادق عبد علي، ط ١، دار سطور للنشر والتوزيع: بغداد، ٢٠١٨.**
- **الجبوري، كامل، السيد محمد كاظم اليزدي سيرته وأضواء على مرجعيته ومواقفه ووثائقه السياسية، ط ١، ذوي القربي، قم، ٢٠٠٦.**
- **الجبوري، كامل، النجف الأشرف والثورة العراقية الكبرى ١٩٢٠، ط١، دار القارئ، بيروت، ٢٠٠٥.**
- **الجبوري، كامل، محمد تقي الدين الشيرازي القائد الأعلى للثورة العراقية الكبرى ١٩٢٠ سيرته ومواقفه ووثائقه السياسية، ط١، ذي القربى، قم، ٢٠٠٦.**
- **الجنابي، عبدالستار، تاريخ النجف السياسي ١٩٢١– ١٩٤١، ط ١، مكتبة الذاكرة، بغداد ٢٠١٠.**
- **حسين، علي ناصر، الإدارة البريطانية في العراق ١٩١٤ – ١٩٢١ دراسة في تاريخ العراق الحديث، ط١، مؤسسة ثامر العصامي للطباعة والنشر، بغداد، ٢٠١٧.**
- **الدباغ، هشام، الإمام المجاهد محمد الخالصي، ط١، مطبعة الاتحاد، طهران، ١٩٩.**
- **الرهيمي، عبدالحليم، تاريخ الحركة الإسلامية في العراق ١٩٠٠ – ١٩٢٤، ط ١، الدار العالمية للنشر، بيروت ١٩٨٥.**
- **الزبيدي، حسن، موسوعة السياسة العراقية، ط٢، شركة المعارف للأعمال، بيروت، ٢٠١٣.**
- **شبر، حسن، التحرك الإسلامي ١٩٠٠–١٩٥٧، ط ١، قم، ١٩٩٠.**

- شناوه، علي، محمد رضا الشبيبي ودوره الفكري والسياسي حتى عام ١٩٣٢، دار الكوفان للنشر، بغداد، ١٩٩٥.
- الشيرازي، سيد محمد، حقائق من تاريخ العلماء، ط١، لجنة الإمام المهدي للطباعة والنشر، الكويت، ١٩٩٩.
- علي، عباس، زعيم الثورة العراقية، ط ١، مطبعة النجاح، بغداد ١٩٥٠.
- عليان، عدنان، جذور التشيع في الخليج والجزيرة العربية: الشيعة والدولة العراقية، ط ١، مؤسسة العارف للمطبوعات، بيروت، ٢٠٠٥.
- العمر، فاروق، الأحزاب السياسية في العراق ١٩٢١ ١٩٣٢، ط ١، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٧٨.
- العمر، فاروق، حول السياسة البريطانية في العراق ١٩١٤ – ١٩٢١، ط ١، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٧٧.
- عيسى، نديم، الفكر السياسي لثورة العشرين، ط ١، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٢.
- فرج، لطفي جعفر، عبدالمحسن السعدون، ط ٢، دار الرشيد، بغداد، ١٩٧٩.
- الفضلي، صلاح، الدور الوطني للمرجعية الدينية في تاريخ العراق الحديث والمعاصر، ط ١، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي، بيروت، ٢٠١١.
- القيسي، حسن، الملك فيصل من الثورة العربية الكبرى إلى تأسيس الدولة العراقية الحديثة، ط ٢، دار الكتب العلمية، ٢٠١٤.
- نقاش، اسحق، شيعة العراق، ترجمة عبدالإله النعيمي، ط ٣، المدى للإعلام والثقافة والفنون، بيروت، ٢٠١٤.
- الوردي، علي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ط ٢، دار الراشد، بيروت ٢٠٠٥.

الدوريات

- الجنابي عبدالستار ، الوضع الإداري لمدينة النجف وإثره على النشاط السياسي للحوزة العملية ١٩١٧ – ١٩٢٤، مجلة أفاق النجفية، الجزء ٢٤ ، ٢٠١١.
- مجلة العربي، عدد فبراير ١٩٧٢

اللغة الأجنبية:

- **الكتب:**

- **Allawi, Ali, *Faisal I of Iraq*, (London, Yale University Press, 2014).**
- **Burgoyne, Elizabeth, *Gertrude Bell From Her Personal Papers*, (London, Ernest Benn, 1961).**
- **Elizabeth Monroe, *Philby of Arabia* (London: Faber and Faber, 1973).**
- **Graves, Philip, *The Life Of Sir Percy Cox* (London; Melbourne: Hutchinson & Co., Ltd, 1941).**
- **Ireland, Philip, *Iraq: A Study in Political Development* (London: Jonathan Cape Ltd, 1939).**
- **S.W, *Persia, Letters and Diary Of a Yung Political Officer 1907–1914* (London, Readers Union, 1942).**
- **Young Hubert, *The Independent Arab* (London: John Murray, 1933).**

الدوريات

- **Muller, Jerry Z, Us and Them: *The Enduring Power of Ethnic Nationalism* (Foreign Affairs, Vol. 87, No.2, Mar–April 2008, pp 18 –35.**

الهوامش:

[١] التركمانية: تركمان العراق جزء من التركمان المسلمين الذين يعيشون في تركمانستان والمناطق المجاورة في آسيا الوسطى وسوريا. والتركمان كيان قائم في العراق يعتقدون أن وجودهم يعود لأكثر من ألف عام في شمال ووسط العراق. الأشورية: يؤمن الأشوريون بأنهم ينحدرون من الإمبراطورية الأشورية التي كانت عاصمتها نينوى (٣٠٠٠ ٦٠٠ ق. م). يتكلم الأشوريون اللغة السريانية وهي إحدى اللغات الآرامية. اعتنق الآشوريون الديانة المسيحية على المذهب النسطوري. الشركس: هم الذين يعودون في الأصل إل الشركسية والشيشان وداغستان. للمزيد من المعلومات انظر: الزبيدي، حسن، موسوعة السياسة العراقية، ط٢، شركة المعارف للأعمال، بيروت، ٢٠١٣، ص ص ٧٤، ١٤١.

[٢] المندائيون: اتخذ المندائيون من لغتهم وسيلة في ممارسة طقوسهم والحفاظ على كيانهم الديني. ويقول المندائيون أنهم ورثة أقدم الديات السماوية على وجه الأرض وأن كتبهم هي صحف سادة البشر آدم وشيت وإدريس ونوح. يقيمون معابد تعرف بالمندي ويؤدى فيها الصلوات اليومية وهم منتشرون في العمارة والناصرية والقرنة وبغداد. الصابئة: إحدى الأقليات الدينية الموجودة في العراق وتقطن على ضفاف دجلة والفرات جنوب العراق. عرف عنهم ارتباط طقوسهم بالماء. الإيزيدية: طائفة دينية من الأكراد يسكنون في الموصل في سنجار والشيخان وباعذرة وبعشيقة ودهوك وتلعفر وزاخو وتكليف. يرى الباحث الألماني جرنوت فيسنر أنها تعتبر من الديانات المهجنة تأثرت بالحضارات والديانات المجاورة وجمعت ما بين الزرادشتية والمجوسية والعقيدة البابلية والإسلام. البهائيون: دعوة تأسست على يد الميرزا حسين علي نوري المعروف بالبهاء(١٨١٧ –١٨٩٢) في إيران وبحسب اعتقاد البهائية فأن الله والكون واحد. لا يوجد تاريخ محدد لدخول البهائية للعراق فقد تأسس أول محفل للبهائية في ١٩ يونيو ١٩٣٦ . للمزيد من المعلومات انظر: الزبيدي، حسن، موسوعة السياسة العراقية، ط٢، شركة المعارف للأعمال، بيروت، ٢٠١٣، ص ص ٣٣٢، ٥٣٥، ٦٦٩، ٦٧٠.

[٣] هناك العديد من المراجع التي تناولت فترة حكم الملك فيصل (١٩٢١–١٩٣٣) لكن لم تعطي تحليل للأحداث التي تتناولها هذه الدراسة بشكل مفصل ودقيق. كما أن بعض هذه الدراسات سلطت الضوء فقط على بعض الشخصيات والجوانب وأهملت الجانب الأخر. ولعل من أهم هذه المراجع حسن القيسي، الملك فيصل من

الثورة العربية الكبرى إلى تأسيس الدولة العراقية الحديثة، اسحق نقاش، شيعة العراق، عدنان عليان، جذور التشيع في الخليج والجزيرة العربية: الشيعة والدولة العراقية، عبدالستار الجنابي، تاريخ النجف السياسي ١٩٢١-١٩٤١ دراسة وثائقية، **Ali Allawi**, ***Faisal I Of Iraq***

[٤]ولد ستانلي مود في جبل طارق بتاريخ ٢٤ يونيو ١٨٦٤ وكان الابن الأصغر للجنرال السير فردريك فرانسيس. كان قائد القوات البريطانية التي احتلت مدينة بغداد في ١٧ مارس ١٩١٧. توفي في مدينة بغداد في ١٨ نوفمبر ١٩١٧ بعد أنصيب بمرض الكوليرا. للمزيد من المعلومات انظر: **C.E. Callwell**, ***The Life of Sir Staley Maude*** (**London, Constable and Co., 1920**).

[5] ***IOR/L/PS/18/B273*** "**Middle East Committee. Mesopotamia: British Engagements as to Future Status, [r], 31, p.1.**

[6] ***IOR/L/PS/11/21*** "**Mesopotamia: Fall of Baghdad Intention of Turkish Government**".

[٧]السير بيرسي كوكس: ولد في٢ نوفمبر ١٨٦٤ في مدينة أسيكس في إنجلترا وتلقى تعليمه في الأكاديمية العسكرية الملكية ساندهيرست. خدم في الجيش الملكي بالهند من عام ١٨٨٢ إل عام ١٨٩٠. كما شغل العديد من المناصب السياسية بمنطقة الخليج من عام ١٨٩٣ إلى عام ١٩١٤. في أكتوبر ١٩٢٠ ذهب إلى مدينة بغداد كمفوض بريطاني عام لدولة العراق الحديثة التي كانت تحت الانتداب البريطاني. توفي في ٢ فبراير ١٩٣٧. للمزيد من المعلومات انظر: **Graves, Philip**, ***The Life Of Sir Percy Cox*** (**London; Melbourne: Hutchinson & Co., Ltd, 1941**).

[٨]ولد أرنولد ويلسون في ٣١ يوليو ١٨٨٤ وتلقى تعليمه في كلية كليفتون. خدم كضابط في الجيش البريطاني في الهند. وفي عام ١٩٠٤ ذهب إلى بلاد فارس كملازم وذلك من أجل حماية القنصلية في الأحواز. عمل كمفوض مدني في بغداد بين عامي ١٩١٨- ١٩٢٠. توفي في ٣١ مايو ١٩٤٠. للمزيد من المعلومات انظر: **S.W, Persia**, ***Letters and Diary Of a Yung Political Officer 1907-1914*** (**London, Readers Union, 1942**).

[٩]حسين، علي ناصر، الإدارة البريطانية في العراق ١٩١٤ – ١٩٢١ دراسة في تاريخ العراق الحديث، ط ١، مؤسسة ثامر العصامي للطباعة والنشر، بغداد، ٢٠١٧، ص ١٤٠.

[١٠]العمر، فاروق، حول السياسة البريطانية في العراق ١٩١٤ – ١٩٢١، ط ١، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٧٧، ص ٤٣.

[١١]حسين، علي ناصر، المرجع نفسه، ص ١٤٠.

[12] **Drafted by Sir Mark Sykes. See, Graves, Philip, *The Life Of Sir Percy Cox* (London; Melbourne: Hutchinson & Co., Ltd, 1941), p.218.**

[13] ***IOR/L/PS/18/B273*** "**Middle East Committee. Mesopotamia: British Engagements as to Future Status, [r], p.1.; Ireland, Philip, *Iraq: A Study in Political Development*, (London: Jonathan Cape Ltd, 1939), p 71.**

[١٤]انظر: الجنابي عبدالستار ، الوضع الإداري لمدينة النجف وإثره على النشاط السياسي للحوزة العملية ١٩١٧ – ١٩٢٤، مجلة أفاق النجفية، الجزء ٢٤ ، ٢٠١١، ص ٢٣٨: الحسني، عبدالرزاق، ثورة النجف بعد مقتل الكابتن مارشال، ط ١، بغداد، ١٩٧٢، ص ١١: ***IOR/L/PS/732/1***

"**Mesopotamia: fortnightly reports by High Commissioner Letter of Office Civil Commissioner to the Political Secretary India Office London**", **24 January 1918, p.6; Robert, Jarman, "Review of the Civil *Administration of the Occupied Territories of Iraq 1914 -1918*", Vol. 1, (Cambridge Archive Editions, 1992) p.31; Wilson, Arnold, *Loyalties Mesopotamia 1917-1920* (London, Oxford University Press,1936), Vol. 2, p.73; Bell, Gertrude, *Review Of The Civil Administration Of Mesopotamia; Iraq. Civil Commissioner* (London, 1920), p.38.**

[١٥]حسين، علي ناصر، المرجع نفسه، ص ١٩٩.

[16] **Wilson Arnold, *Mesopotamia 1917-1920 A Clash of Loyalties: A Personal and Historical Record* (London, Oxford University Press, 1930), p.108.**

[17] **Rush Alan, *Record of Iraq 1914-1966*, (London, Cambridge Archive Edition, 2001), Vol 2, p.155.**

[18] ***F.O. 882/23/3133*, " Telegram from Secretary of State for India to Political Baghdad, 28 November 1918".**

[19] **Wilson Arnold, *Mesopotamia 1917-1920*, p.108.**

[20] ***F.O.141/444/ 12215*, 'Telegram from Secretary of State for India to Civil Commissioner Baghdad, No. 11608, 27 November 1918'.**

[21] **Young Hubert, *The Independent Arab* (London: John Murray, 1933), p.280.**

[٢٢]مذكرات سيد حسين كمال الدين، جمع وإعداد كامل الجبوري، ط ١، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٧، ص ١٣.

[٢٣] العرق مجموعة تشترك في التراث والإيمان أو النسب أو الثقافة أو اللغة أو أوجه أخرى. للمزيد أنظر: Muller, Jerry Z, *Us and Them: The Enduring Power of Ethnic Nationalism* (Foreign Affairs, Vol. 87, No.2, Mar–April 2008, pp 18 –35, p.20.

[٢٤] الحسني، عبدالرزاق، الثورة العراقية الكبرى، ط ٥، مطبعة دار الكتب، بيروت، ١٩٨٢، ص ٥٤.

[٢٥] الجبوري، كامل، السيد محمد كاظم اليزدي سيرته وأضواء على مرجعيته ومواقفه ووثائقه السياسية، ط ١، ذوي القربى، قم، ٢٠٠٦، ص ٢٤٨. (السيد محمد كاظم اليزدي: هو ابن السيد عبدالعظيم الكنسوي النجفي الطباطبائي. ولد في عام ١٢٥٢ هجري في قرية كسنو التابعة لمدينة يزد في وسط إيران. بعد وفاة الميرزا الشيرازي أصبح المرجع الأعلى للشيعة في العراق. من أشهر مؤلفاته العروة الوثقى وحاشية على مكاسب الشيخ الأنصاري وحاشية على فرائد الأصول. قام بدور اجتماعي بارز في حياته فقد كان أحد أشد المعارضين للمشروطة في إيران. كما أفتى بوجوب محاربة الاستعمار في كل من ليبيا والعراق وإيران. توفي في عام ١٣٣٧ هجري في مدينة النجف.

[٢٦] الفرعون، مزهر، الحقائق الناصعة في الثورة العراقية ١٩٢٠ ونتائجها، ط ٢، مؤسسة البلاغ، بيروت، ١٩٩٥، ص٧٨.

[٢٧] الجبوري، كامل، النجف الأشرف والثورة العراقية، ط ١، بيروت، ٢٠٠٥، ص ٣٠.

[٢٨] الشيخ محمد تقي الدين الشيرازي: ولد في سنة ١٢٥٦ هجري في مدينة شيراز. هاجر من شيراز في عام ١٢٧١ وأقام في مدينة كربلاء. درس عند كبار العلماء لعل من أهمهم الفاضل الأردكاني والسيد علي نقي الطباطبائي والميرزا محمد حسن الشيرازي. من أهم مؤلفاته مكاسب الشيخ الأنصاري وبيعه وحاشية على المكاسب ورسالة في أحكام الخلل ورسالة في صلاة الجمعة وشرح منظومة السيد الصدر العاملي في الرضاع. توفي في ٣ ذي الحجة ١٣٣٨ هجري الموافق ١٠ أغسطس ١٩٢٠. للمزيد من المعلومات انظر: الجبوري، كامل، محمد تقي الدين الشيرازي القائد الأعلى للثورة العراقية الكبرى ١٩٢٠ سيرته ومواقفه ووثائقه السياسية، ط١، ذي القربى، قم، ٢٠٠٦، ص ص ١٣– ٤٦.

[٢٩] الجبوري، كامل، وثائق الثورة العراقية الكبرى ومقدماتها ونتائجها ١٩١٤–١٩٢٣، الجزء الثاني، ط ١، دار المؤرخ العربي، بيروت، ٢٠٠٠، ص ص ١٧٤–١٧٩.

[٣٠] آل طعمة، عبدالرزاق، كربلاء في التاريخ، ج ٣، ط ١، مطبعة الشعب، بغداد، ١٩٣٥، ص ٤٨–٤٩.

[٣١] كامل الجبوري، وثائق الثورة العراقية، الجزء الثاني، ص ص ١٧٤–١٧٩.

[32] *F.O. 311/4150/5394* " Self –Determination in Mesopotamia, Memorandum no.5, 24, 22 February, 1919, Baghdad, From A.T. Wilson to Under –Secretary of State for India, p.4

[٣٣] السيد أبو القاسم الكاشاني: ولد في مدينة طهران في عام ١٢٩٥ هجري. هاجر إلى النجف ودرس عند عدد من العلماء لعل من أهمهم الآخوند الخراساني والميرزا حسين الخليلي ونال درجة الاجتهاد من بعض العلماء مثل الأغا ضياء الدين العراقي والشيخ فتح الله شيخ الشريعة الأصفهاني. شارك في ثورة العشرين ضد القوات البريطانية. توفي في عام ١٣٨١ هجري. للمزيد من المعلومات انظر: الشيرازي، سيد محمد، حقائق من تاريخ العلماء، ط١، لجنة الإمام المهدي للطباعة والنشر، الكويت، ١٩٩٩، ص ٨٩.

[٣٤] شبر، حسن، التحرك الإسلامي ١٩٠٠–١٩٥٧، ط ١، قم: ١٩٩٠، ص ٢٣٩.

[٣٥] الجبوري، كامل، وثائق الثورة العراقية، الجزء الثاني، ص ص ١٩١– ١٩٤. انظر: *F.O. 882/23/3505*, 'Self–Determination in Iraq Secret Compilation of Declarations and Telegram—no.13 (8)', p.25.

[٣٦] الفرعون، مزهر، المرجع نفسه، ص ص ٧٠–٧٢.

[37] *F.O. 311/4150/5394* " Self–Determination in Mesopotamia, Memorandum no. 5,24, Dated 22 February 1919, From A.T Wilson, Baghdad, to Under Secretary state for India, p.5".

[٣٨] الوردي، علي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، الجزء الخامس، ط ٢، دار الراشد، بيروت ٢٠٠٥، ص ٨٤.

[٣٩] الحسني، عبدالرزاق، الثورة العراقية الكبرى، ص ٥٤.

[٤٠] الجبوري، كامل، وثائق الثورة العراقية، الجزء الثاني، ص ص ٢٠٨–٢٠٩.

[41] *F.O. 371/4148/13298*. "War Cabinet–Eastern Committee. 39th Meeting, Dated 27 November 1918".

[42] Ireland, Philip, *Iraq: A Study*, p 104.

[43] *F.O. 882/23/3133* " Telegram from Political Baghdad to Secretary of State for India – No. 10973, 10 December 1918".

[44] Ibid.

[٤٥] الجبوري، كامل، السيد محمد كاظم اليزدي، ص ٢٤٨.

[٤٦] الجبوري، كامل، وثائق الثورة العراقية، الجزء الثاني، ص ص ٢٤٢–٢٤٣.

[٤٧] المرجع السابق، ص ص ٢٤٣–٢٤٦–٢٥٩–٢٦٢–٢٦٣–٢٦٤–٢٤٩–٢٥٢.

[٤٨]الحسني، عبدالرزاق، الثورة العراقية الكبرى، ص ص ٩٣-٩٤.

[٤٩]شناوه، علي، محمد رضا الشبيبي ودوره الفكري والسياسي حتى عام ١٩٣٢، بغداد، دار كوفان للنشر، ١٩٩٥، ص ص ١٢٨-١٢٩.

[٥٠]مجلة العربي، فبراير ١٩٧٢.

[٥١]الجبوري، كامل، وثائق الثورة العراقية الكبرى، الجزء الثاني، ص ص ٣١٥-٣١٦.

[٥٢]للمزيد من المعلومات انظر: الحصري، ساطع، يوم ميسلون: صفحة من تاريخ العرب، ط ١، دار الاتحاد، بيروت، ١٩٤٥.

[٥٣]الجبوري، كامل، وثائق الثورة العراقية الكبرى، الجزء الثاني، ص ٦٨.

[٥٤]المرجع السابق، ص ٦٨.

[٥٥]المرجع السابق، ص ص ٧٢-٧٣.

[٥٦]المرجع السابق، ص ص ١٩٥-١٩٧ -١٩٩- ٢٠٠- ٢٠١.

[٥٧]عيسى، نديم، الفكر السياسي لثورة العشرين، ط ١، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٢، ص ١٢٤.

[٥٨]المرجع السابق، ص ١١٤.

[٥٩]الجبوري كامل، وثائق الثورة العراقية الكبرى، الجزء الثالث، ص ٦٨.

[٦٠]المرجع السابق، ص ص ٧٢-٧٣.

[٦١]علي، عباس، زعيم الثورة العراقية، ط ١، مطبعة النجاح، بغداد ١٩٥٠، ص ٣.

[٦٢]المرجع السابق، ص ١٣١.

[٦٣]للمزيد من المعلومات انظر: الحسني، عبدالرزاق، الثورة العراقية الكبرى.

[٦٤]للمزيد من المعلومات انظر: الحصري، ساطع، المرجع نفسه.

[٦٥]الجبوري، كامل، وثائق الثورة العراقية الكبرى الجزء الثالث، ٢٠٠٠، ص ٢٠٢.

[٦٦]المرجع السابق، ٢٠٠٠، ص ٢٠٢.

[٦٧]المرجع السابق، ص ص ٢٦٤- ٢٦٥. (الشيخ شيخ الشريعة الأصفهاني: ولد بمدينة أصفهان في إيران في ربيع الثاني سنة ١٢٦٦ هجري. بدأ دراسته الدينية في مسقط رأسه ثم سافر إلى مدينة مشهد لإكمال دراسته ثم عاد إلى مدينة أصفهان وبعد ذلك سافر إلى مدينة النجف عام ١٢٩٥ هجري لإكمال دراسته الدينية واستقر بها حتى وفاته. درس على يد العديد من العلماء منهم الشيخ حبيب الله الرشتي والشيخ محمد صادق والشيخ محمد باقر الأصفهاني وآخرون. له العديد من المؤلفات لعل من أهمها إثارة المحالك في قراءة ملك ومالك وكتاب إبانة المختار في إرث الزوجة من الخيار وكتاب صيانة الإبانة عن وصمة الرطانة وغيرهم من الكتب. على الصعيد الاجتماعي فقد لعب دوراً بارزا في مواجهة الاستعمار في كل من ليبيا والعراق وإيران. توفي في مدينة النجف في عام ١٣٣٩ هجري. للمزيد من المعلومات انظر: الحلي عبدالحسين، شيخ الشريعة الأصفهاني قيادته في ثورة العراقية الكبرى سنة ١٩٢٠ ووثائقه السياسية، تحقيق وجمع كامل الجبوري، ط١، دار القارئ، قم، ٢٠٠٦، ص ص ٢١-٥٢.

[٦٨]المرجع السابق، ص ص ٣٧٨- ٣٧٩.

[٦٩]المرجع السابق، ص ص ٤٠٦ – ٤٠٧.

[70] *F.O. 371/ 5231/E.1132*, 25 Oct 1920.

[71] The Times 16 AUG 1920.

[72] The Times 19 Nov 1920.

[73] Elizabeth Monroe, *Philby of Arabia* (London: Faber and Faber, 1973), p. 110

[74] *W.O. 33/988*, " The Proposed Kingdom of Mesopotamia: Memorandum by General St, ff, 17 Feb 1920".

[75] *F.O 141/ 444/ 12215*, " Telegram From Civil Commissioner Baghdad to Secretary of State of India, No. 9249, 31 July 1920".

[76] Ibid, No. 9752, 13 Aug 1920.

[77] *F.O 371/ 6351/ 6831*, "No. 171, 9 July 1920".

[78] *F.O 371/ 6349 /215*,"Telegram From High Commissioner to S.C for C., No. 1235 26 December 1920".

[79] *F.O. 371/ 6349/ 22*, "Telegram From Commissioner , Mesopotamia, No. 1485, 2 January 1921".

[80] *F.O. 371/6350*, " Telegram From Churchill to Prime Minster, Cairo, 21 March 1921".

[81] *F.O 371/ 5229/ 5140*, " Appointment of Sir Percy Cox as High Commissioner, Instruction of H.M.G, 28 Aug 1920".

[٨٢] الحسني، عبدالرزاق، الثورة العراقية الكبرى، ص ٣٥٣.

[83] *F.O. 371/ 6350/ 116*, " **Mesopotamia Intelligence, Report No, 6, 31 January 1921**".

[84] *F.O. 371/ 6350/ 116*, " **Mesopotamia Intelligence, Report Nos 10 –11, 4 April 1921**".

[85] *F.O. 371/ 5076* " **Mesopotamia Police, Abstract of Intelligence Report No.21, 22 May 1920**".

[٨٦]الحسني، عبدالرزاق، الثورة العراقية الكبرى، ص ص ٣٥٣-٣٥٥.

[٨٧]الوردي، علي، المرجع نفسه، الجزء السابع، ص ص ٨٢- ٨٣.

[٨٨]محمد الصدر: ولد في مدينة الكاظمية في أكتوبر ١٨٨٣ وتربى في حجر والده السيد حسن الصدر الذي كان أحد المراجع الكبار في عصره. درس العلوم الدينية في النجف والكاظمية. انخرط في صفوف الحركة الوطنية في العهدين العثماني والبريطاني. يعتبر من قادة ثورة العشرين. في يوليو ١٩٢٥ عين عضواً في مجلس الأعيان. توفي سنة ١٩٥٦. للمزيد من المعلومات انظر: الزبيدي، حسن، المرجع نفسه، ص ص ٥٥٢-٥٥٣.

[٨٩]يوسف السويدي: ولد في مدينة بغداد سنة ١٨٥٤ وينتمي إلى أسرة دينية علمية كان لها دور بارز في الحياة الثقافية في بغداد. انتخب عام ١٨٧٩ عضواً في مجلس بلدية الكرخ، ثم عين قاضياً شرعياً في الكوت والعمارة والناصرية. توفي في سنة ١٩٢٩. لمزيد من المعلومات انظر: الزبيدي، حسن، المرجع نفسه، ص ص ٦٧٥ -٦٧٦.

[٩٠]علي جودت: رئيس وزراء سابق وأحد الضباط الشريفيين. ولقد عام ١٨٨٦ في مدينة الموصل. تولى العديد من المناصب السياسية خلال فترة الحكم الملكي في العراق. لمزيد من المعلومات انظر: الزبيدي، حسن، المرجع نفسه، ص ص ٤٣٢ -٤٣٣.

[٩١]مذكرات السيد محسن أبوطبيخ ١٩١٠ – ١٩٦٠ خمسون عاماً من تاريخ العراق السياسي الحديث، جمع وتحقيق جميل أبوطبيخ، ط ١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠١، ص ص ٢١١ – ٢١٤.

[٩٢]الوردي، علي، المرجع نفسه، الجزء السابع، ص ٨٧.

[٩٣]المرجع السابق، ص ص ٨٨ -٩٤.

[٩٤]المرجع السابق، ٢٠٠٥، ص ١٠٨.

[٩٥]الريحاني، أمين، فيصل الأول، ط ٢، دار الريحاني، بيروت ١٩٥٨، ص ٩٠.

[96] **Lady Bell**, ***The Letters of Gertrude Bell***, (**London: Ernest Benn Limited, 1947**), **p.491**. مس بيل: واحدة من الشخصيات التي كان لها دور في صياغة نظام الحكم في العراق إبان الاحتلال. ولدت في عام ١٨٦٨ ودرست في جامعة أكسفورد ثم أرسلت من قبل وزارة المستعمرات إلى سوريا ونجد والعراق. توفيت في يوليو ١٩٢٦ ودفنت في بغداد.

[٩٧]الشيخ محمد مهدي الخالصي: ولد في مدينة الكاظمية سنة ١٢٧٦ هجري. درس على يد العديد من العلماء منهم الشيخ عباس الجصاني والشيخ محمد حسين الكاظمي والميرزا حبيب الله الرشتي والميرزا محمد حسن الشيرازي. له العديد من المؤلفات لعل من أهمها حاشية على كتاب الكفاية للخراساني وكتاب العناوين في الأصول وكتاب الشريعة السمحاء وغيرهم. لعب دوراً بارزاً في مواجهة الاحتلال البريطاني للعراق في عام ١٩١٤. توفي في مدينة مشهد في إيران في عام ١٣٤٣ هجري. للمزيد من المعلومات انظر: الأمين، محسن، أعيان الشيعة، ط ١، دار المعارف للمطبوعات، بيروت، ١٩٨٣، ج ١٠، ص ١٥٨.

[٩٨]الوردي، علي، المرجع نفسه، الجزء السابع، ص ص ١٠٨- ١١٠.

[٩٩]الجبوري، كامل، *وثائق الثورة العراقية الكبرى*، الجزء الخامس، ص ص ٧٣ – ٧٤.

[١٠٠]المرجع السابق، ص ص ٧٥ – ٧٦.

[١٠١]المرجع السابق، ص ص ٧٧ – ٧٨.

[١٠٢]محمد حسين النائيني: هو رائد الحركة المعروفة بالمشروطة ومنظرها الأول. ولد في عام ١٨٥٦ وهاجر إلى العراق ودرس العلوم الدينية عند محمد حسن الشيرازي. تعد أطروحته الشهيرة تنبيه الأمة وتنزيل الملة التي صدرت عام ١٩٠٩ أساس النظرية بالديمقراطية بشروط إسلامية. توفي في سنة ١٩٣٦. للمزيد من المعلومات انظر: الزبيدي، حسن، المرجع نفسه، ص ٥٤٦.

[١٠٣]أبو الحسن الأصفهاني: ولد في قرية مديس في أصفهان سنة ١٨٦٨. هاجر إلى النجف لإكمال دراسة العلوم الدينية وطبقت شهرته الآفاق. توفي في سنة ١٩٤٦. للمزيد من المعلومات انظر: الزبيدي، حسن، الرجع نفسه، ص ١٨.

[١٠٤]الرهيمي، عبدالحليم، تاريخ الحركة الإسلامية في العراق ١٩٠٠ – ١٩٢٤، ط ١، الدار العالمية للنشر، بيروت، ١٩٨٥، ص ٣٢٣.

[١٠٥]الوردي، علي، المرجع نفسه، الجزء السابع، ص ١١٩.

[١٠٦]الجبوري، كامل، وثائق الثورة العراقية الكبرى، الجزء الخامس، ص ٨٩.

[107] *F.O. 371/7770/E710* " **Telegram From Cox, Baghdad, to King Faisal , 7 May 1922**".

[١٠٨]الوردي، علي، المرجع نفسه، الجزء السابع، ص ص ١٦٣-١٦٤.

[١٠٩]شبر، حسن، المرجع نفسه، ص ٣١٧.

[١١٠] الوردي، علي، المرجع نفسه، الجزء السابع، ص ١٦٥.

[١١١] الجبوري، كامل، وثائق الثورة العراقية الكبرى، الجزء الخامس، ص ١٥٠.

[112] **Burgoyne, Elizabeth, *Gertrude Bell From Her Personal Papers*, (London, Ernest Benn, 1961), Vol 2, pp273–274.**

[١١٣] الفضلي، صلاح، الدور الوطني للمرجعية الدينية في تاريخ العراق الحديث والمعاصر، ط ١، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي، بيروت، ٢٠١١، ص ٢٠١.

[١١٤] الجنابي، عبدالستار، تاريخ النجف السياسي ١٩٢١– ١٩٤١، ط ١، مكتبة الذاكرة، بغداد ٢٠١٠، ص ص ١١٣–١١٤.

[١١٥] الجبوري، كامل، وثائق الثورة العراقية الكبرى، الجزء الخامس، ص ١٥١.

[116] ***F.O. 371/7717/6991/33/65*** **" Intelligence Report, 1 June 1922, No. 11, Para 463".**

[١١٧] الفضلي، صلاح، المرجع نفسه، ص ٢٠٣.

[١١٨] شبر، حسن، المرجع نفسه، ص ٣١٩.

[119] ***F.O. 371/E7182/33/65*** **" Intelligence Report, 1 July 1922, No. 13, Para 581".**

[120] ***F.O. 371/E7182/33/65*** **" Intelligence Report, 1 July 1922, No. 13, Para 567".**

[121] ***F.O. 371/E7182/33/65*** **" Intelligence Report, 1 July 1922, No. 13, Para 57".**

[١٢٢] الفضلي، صلاح، المرجع نفسه، ص ٢٠٣.

[١٢٣] الجبوري، كامل، وثائق الثورة العراقية الكبرى، الجزء الخامس، ص ٢١٨.

[١٢٤] الجنابي، عبدالستار، المرجع نفسه، ص ١١٨.

[١٢٥] الجبوري، كامل، وثائق الثورة العراقية الكبرى، الجزء الخامس، ص ٢١٩.

[١٢٦] شبر، حسن، المرجع نفسه، ص٣٢٣.

[127] ***Report on the Administration Of Iraq*, April 1922 – March 1923, London, 1924, p.p. 16–18.**

[١٢٨] العمر، فاروق، الأحزاب السياسية في العراق ١٩٢١ ١٩٣٢، ط ١، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٧٨، ص ٧٣

[129] ***C.O. 370/23/34943*** **" Intelligence Report, 1 July 1922, No.13".**

[١٣٠] العمر، فاروق، المرجع نفسه، ص ٧٣.

[١٣١] بطاطو، حنا، الشيخ والفلاح في العراق ١٩١٧ – ١٩٥٨، ترجمة صادق عبدعلي، ط ١، دار سطور للنشر والتوزيع: بغداد، ٢٠١٨، ص ٧٤.

[١٣٢] شبر، حسن، المرجع نفسه، ص ٣٢٣.

[133] ***C.O. 730/123/40465*** **" Telegram From Acting High Commissioner, July 1922, No. So 1918"; *C.O. 730/34/45078* "Telegram From High Commissioner, Cox, to Colonial Office 29 July 1922".**

[134] ***C.O. 730/34/45078*** **" Telegram From Churchill to H.C., Cox, 19 Aug 1922".**

[١٣٥] مذكرات سندرسن باشا طبيب العائلة المالكة في العراق ١٩١٨ – ١٩٤٦، ترجمة سليم طه التكريتي، ط ٢، منشورات مكتبة اليقظة العربية، بغداد، ١٩٨٢، ص ٩٠.

[١٣٦] الحسني، عبدالرزاق، تاريخ الوزرات العراقية، ج١، ط ٧، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٨٨، ص ١٢٨.

[١٣٧] المرجع السابق، ص ١٤٧.

[138] ***C.O. 730/25/5743*** **" Intelligence Report, 1 Nov 1922, No. 21, Para 1046".**

[139] **Burgoyne, Elizabeth, *Gertrude Bell*, Vol 2, pp 273–274.**

[140] ***F.O. 371/7772/E13677,E14415*** **"Intelligence Report, 15 Nov – 1 Dec 1922, No, 22, 25, Para 1101–1102".**

[١٤١] الجنابي، عبدالستار، المرجع نفسه، ص ١٣١.

[١٤٢] المرجع السابق، ص ص ١٣١–١٣٢.

[143] ***F.O. 371/7772/E13677*** **" Intelligence Report, 15 Nov 1922, No.21, Para 1102".**

[١٤٤] الفضلي، صلاح، المرجع نفسه، ص ٢١١.

[١٤٥] الجنابي، عبدالستار، المرجع نفسه، ص ١٣٢.

[146] ***F.O. 371/7772/E14636*** **" Intelligence Report, 13 Dec 1922, No. 24, Para 1206".**

[147] ***C.O. 730/38/8360*** **" Intelligence Report, 15 Jan 1923, No.2, Para 57".**

[١٤٨] الجنابي، عبدالستار، المرجع نفسه، ص ١٣٢.

[149] *F.O. 371/7727/E14415* " **Intelligence Report, 1 Dec 1922, No.23, Para 1157**".

[150] *F.O. 371/7772/E1436* " **Intelligence Report, 13 Dec 1922, No.24, Para 1204**".

[151] *C.O. 750/38/8360* " **Intelligence Report, 15 Jan 1923, No.211, Para 53**".

[١٥٢] الجنابي، عبدالستار، المرجع نفسه، ص ١٣٤.

[١٥٣] الجبوري، كامل، وثائق الثورة العراقية الكبرى، الجزء الخامس، ص ٢٣٥.

[١٥٤] البصير، محمد مهدي، تاريخ القضية العراقية، ط ١، ج ٢، مطبعة الفلاح، بغداد، ١٩٢٤، ص ص ٤٨٩-٤٩٠-٥٠١.

[١٥٥] شبر، حسن، المرجع نفسه، ص ٣٣٥.

[١٥٦] الجنابي، عبدالستار، المرجع نفسه، ص ص ١٣٨-١٣٩.

[١٥٧] الجنابي، عبدالستار، المرجع نفسه، ص ١٤١.

[١٥٨] البصير، محمد مهدي، المرجع نفسه، ص ص ٥٠٠- ٥٠٢.

[١٥٩] فرج، لطفي جعفر، عبدالمحسن السعدون، ط ٢، دار الرشيد، بغداد، ١٩٧٩، ص ٨٧.

[١٦٠] الرهيمي، عبدالحليم، المرجع نفسه، ص ٢٩٦.

[161] *F.O. 371/9009/4743; F.O. 371/9009/5237* "**Intelligence Report, No. 8, 9, 13–15 April, 1 May– 21 June 1923**".

[162] ***Report on the Administration of Iraq*, April 1923– December 1924, London, 1924, p. 10.**

[163] *F.O.371/9046/E6785* "**Telegram From the Acting High Commissioner Baghdad to the Colonial Office, 27 June 1923, No.338**".

[١٦٤] البصير، محمد مهدي، المرجع نفسه، ص ٥٠٥.

[١٦٥] شبر، حسن، المرجع نفسه، ص ٣٤٠.

[١٦٦] الجنابي، عبدالستار، المرجع نفسه، ص ١٤٣.

[167] *F.O. 371/9046/E6922* "**Telegram From the Acting Hight Commissioner Baghdad to Colonial Office, 2 July 1923, No.163**".

[١٦٨] الدباغ، هشام، الإمام المجاهد محمد الخالصي، ط١، مطبعة الاتحاد، طهران، ١٩٩٨، ص ص ١٤٣-١٤٥.

[١٦٩] المرجع السابق، ص ص ١٤٨-١٤٩.

[170] ***Report on the Administration Of Iraq*, April 1923 – December 1924, London, 1924, p. 30.**

[١٧١] الجنابي، عبدالستار، المرجع نفسه، ص ١٥٥.

[172] *C.O.730/41/43775* "**Intelligence Report, 9 Aug 1923, No.16, Para 580**".

[173] *C.O.730/42/48109* "**Intelligence Report, 20 September 1923, No.18, Para 665**".

[174] *F.o.371/9012/E11989* "**Telegram From High Commissioner, Baghdad, to the Colonial Office , 22 November 1923**".

[١٧٥] الجنابي، عبدالستار، المرجع نفسه، ص ١٥٦.

[176] ***Report on the Administration Of Iraq*, April 1923 – December 1924, London, 1924, p. 17.**

[١٧٧] الجنابي، عبدالستار، المرجع نفسه، ص ١٥٦.

[178] ***Report on the Administration Of Iraq*, April 1923 – December 1924, London, 1924, p. 17.**

[١٧٩] الوردي، علي، المرجع نفسه، الجزء السابع، ص ص ٢٦٢-٢٦٣.